منهج ابن منظور في كتاب تهذيب الخواص من درة الغواص
دراسة وصفية تحليلية

د/ أحمد طه وهبه رضوان

أولا : مدخل للموضوع :

بسم الله ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، ثم أما بعد ...

فهذه ورقات تتناول منهج التهذيب عند ابن منظور الإفريقي ، صاحب معجم (لسان العرب) ، المتوفى ٧١١ هـ ، حاولت فيها الكشف عن خصائص هذا المنهج من خلال كتاب (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، وهو تهذيب ابن منظور لكتاب الحريري الشهير (درة الغواص في أوهام الخواص) .

وكنت في وقت سابق قد تعرضت لتحقيق (تهذيب الخواص) ، ووجدت في منهج ابن منظور في التهذيب ما يستحق الدراسة والبحث ، ولم يمنعني إعجابي بالمجهود الذي قام به ابن منظور من أن أنظر لعمله نظرة نقدية ، أرجو أن تكون معينة لمن يطالع كتب ابن منظور الأخرى ، ولا سيما (لسان العرب) .

لقد كان ابن منظور أحد أشهر العلماء الذين أفادوا العلم بتهذيبهم للمطولات ، واختصاراتهم للكثير من المجلدات ، يقول الحافظ ابن حجر عن ابن منظور : كان مغرى باختصار كتب الأدب المطولة وكان لا يمل من ذلك ، وقال عنه الصفدي : لا أعرف في الأدب وغيره كتاباً مطولاً إلا وقد اختصره [1]. فنحن إذًا أمام رجل له باع في الاختصار والتهذيب ، وما لنا نذهب بعيدا ، فبين أيدينا (لسان العرب) ذلك السفر الكبير الذي اشتهر به ابن منظور ، فهو لا يعدو كونه تهذيبا وترتيبا للمعاجم التي حواها .

وبين أيدينا نموذج آخر لاختصارات ابن منظور ، هو تهذيب وترتيب كتاب (درة الغواص) للحريري ، والذي وضع له ابن منظور عنوانا هو (تهذيب الخواص من درة الغواص) . ومما لا شك فيه أن ابن منظور وضع هذا التهذيب

[1] الدرر الكامنة ٣١/٥ ، والوافي بالوفيات ٥٦/٥ ، والأعلام ١٠٨/٧

في فترة متأخرة ، بعد انتهائه من (لسان العرب) بمدة ، فقد انتهى من اللسان في ذي الحجة ٦٨٩ هـ ، في حين ختم المخطوط الذي بين أيدينا في ذي القعدة ٧٠٢ هـ[٢] ، وأكثر تعقيبات ابن منظور في (تهذيب الخواص) موجودة في (لسان العرب) . وأزعم أن ابن منظور لم يكن له اهتمام سابق بدرة الغواص ، فقد ذُكر الحريري في لسان العرب أربع مرات ، كلها فيها إشارة لـ(درة الغواص) نقلا عن ابن بري ، ولو كان لابن منظور اهتمام سابق بالدرة لنقل منها مباشرة [٣].

ومما لا شك فيه أن البحث في منهج ابن منظور في كتاب (تهذيب الخواص من درة الغواص) أمر له أهميته ، فسوف نكتشف منه مفهوم ابن منظور لمصطلحي التهذيب ، والاختصار ، كما سنتبين منه أسلوبه الإجرائي ، والخطوات العملية التي كان يتبعها في ذلك ، بالإضافة إلى الكشف عما فات ابن منظور في أثناء التهذيب والاختصار . ولا يخفى أن منهج ابن منظور كان متشابها . إن لم يكن متطابقا . في كل الكتب التي اختصرها ، مما يعني أن الكشف عن منهجه في تهذيب كتاب ما أو اختصاره ، يضع أيدينا على أساسيات منهجه في تهذيب واختصار باقي كتبه .

وسيلاحظ القارئ أن إحالاتي في هذه الورقات كانت لمخطوط (تهذيب الخواص) ، وليس لتحقيق الكتاب ، حيث إنني كتبت هذه الكلمات والكتاب المحقق لا يزال في طور الطباعة ، ولمّا تُضبط أرقام صفحاته . أيضا فقد أحلت إلى ثلاث نسخ من كتاب (درة الغواص) للحريري ، هي :

١. طبعة الجوائب الأولى ١٢٩٩ هـ ، **وقد رمزت لها بالرمز (و)**

٢. طبعة ليبزج ، سنة ١٨٧١ م ، بتحقيق المستشرق تروبيكة ، **وقد رمزت لها بالرمز (ك)**

---

[2] انظر : اللسان (يا) ٤٩٤/١٥ ، وخاتمة كتاب تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥٢

[3] راجع هذه المواضع في اللسان (صوب) ٥٣٤/١ ، و(ظبظب) ٥٦٨/١ ، و(حوج) ٢٤٢/٢ ، و(سلل) ٣٣٨/١١

٣. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥م ، بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، **وقد رمزت لها بالرمز (ض) .**

وإنما لم أكتف بنسخة واحدة منها ، نظرا لأن الطبعات الثلاثة جميعا بين أيدي الباحثين ، وهي الطبعات الأشهر للكتاب ، كما أنني عدت إليها بالفعل في أثناء تحقيقي لكتاب (تهذيب الخواص) .

وقد قسمت هذا البحث على تسعة عناوين فرعية ، كالتالي :

أولا : مدخل للموضوع

ثانيا : التعريف بابن منظور

ثالثا : أغراض ابن منظور من تهذيب (درة الغواص)

رابعا : ترتيب وتبويب (تهذيب الخواص)

خامسا : مآخذ على ترتيب وتبويب (تهذيب الخواص)

سادسا : التكرار والإحالة

سابعا : أسلوب ابن منظور في الاختصار

ثامنا : التعليق والتعقيب عند ابن منظور في (تهذيب الخواص)

تاسعا : أهم النتائج

وختمت البحث بذكر قائمة المراجع .

والله الموفق والمعين .

ثانيا : التعريف بابن منظور [٤] :

هو محمد (جمال الدين[٥] أبو الفضل) بن مُكَرّم (جلال الدين) بن على (نجيب الدين أبو الحسن) بن أحمد ، القاضي ، ابن منظور ، الأنصاري الرُّويفعى

---

[4] انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٣.٣١/٥ ، والوافي بالوفيات ٥٧.٥٤/٥ ، وشذرات الذهب (تحقيق الأرناءوط) ٤٩/٨ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ٤٧.٤٦/١٢ ، والأعلام ١٠٨/٧ ، وهدية العارفين ١٤٢/٦

الإفريقى ثم المصري ، صاحب (لسان العرب) ، الإمام اللغوى الحجة . من نسل رُوَيْفِع بن ثابت الصحابي الأنصاري [٦].

وُلد يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ٦٣٠ هـ بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) . سمع من ابن المقير ، ومرتضى بن حاتم ، وعبد الرحيم بن الطفيل ، ويوسف بن المخيلي ، وغيرهم ، وعمَّر وكَبِر وحَدَّث فأكثروا عنه .

خدم في ديوان الإنشاء طول عمره ، وولي قضاء طرابلس ، وعاد إلى مصر فتوفى فيها في شعبان سنة ٧١١ هـ . وكان قد عمي في آخر حياته .

ـ أشهر كتبه على الإطلاق (لسان العرب) ، جمع فيه أمهات كتب اللغة ، جمع فيه بين : (التهذيب) و (المحكم) و (الصحاح) وحواشيه و (الجمهرة) و (النهاية) ، ورتبه ترتيب (الصحاح) ، فكاد يغني عنها جميعا [٧]. قيل : فيه زيادات كثيرة على : (القاموس) .

ـ ومن كتبه أيضا : (مختار الأغانى في الأخبار والتهاني) ، مطبوع في اثني عشر جزءًا .

. مختصر مفردات ابن البيطار .

---

[5] في كشف الظنون ٩٩٠/٢ في الحديث عن كتاب مدارك الحواس الخمس للتيفاشي ، قال : " وذكر صاحب (قاموس الأطباء) أنه لشمس الدين : محمد بن أبي العز بن المكرم الأنصاري صاحب (لسان العرب) المتوفى سنة ٧١١ هـ ، فخلط صاحب قاموس الأطباء في لقبه ونسبه .

[6] في هامش الأعلام للزركلي ١٠٨/٧ " وفي مجلة المجمع العلمي العربي ٣٢ : ٤٦٦ تحقيق في أن ابن منظور من أسرة ليبية قديمة ، وأنه نشأ في ربوع طرابلس الغرب ، ثم كان له أعقاب فيها ، وفي تاجوراء التابعة لها ، يُعرفون بآل ابن مكرم ، انقرضوا قبل قرن من الزمان تقريبا " . فالله أعلم .

[7] في هدية العارفين ١٤٢/٦ ذكر أن من مصنفاته : الجمع بين الصحاح الجوهري والمحكم لابن سيده ، ثم ذكر لسان العرب ، وهما واحد .

ـ نثار الأزهار في الليل والنهار ، وهو الجزء الأول من كتابه (سرور النفس بمدارك الحواس الخمس) في مجلدين، هذب فيهما كتاب (فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولي الألباب) للتيفاشي ، وهو مطبوع في مجلدين [٨].

. لطائف الذخيرة ، اختصر به ذخيرة ابن بسام

. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ، مخطوط .

. مختصر تاريخ بغداد للسمعاني ، مخطوط [٩].

. اختصار كتاب الحيوان للجاحظ ، مخطوط .

. أخبار أبى نواس ، مطبوع .

. مختصر أخبار المذاكرة ونشوار المحاضرة ، مخطوط في الأمبروزيانة .

. المنتخب والمختار في النوادر والأشعار ، مخطوط في شستربيتي .

. مختصر العقد الفريد لابن عبد ربه .

. مختصر زهر الآداب للحصري .

. مختصر نوادر المحاضرات [١٠].

. تهذيب درة الغواص وترتيبها ، المسمى (تهذيب الخواص من درة الغواص) [١١].

---

[8] في هدية العارفين ١٤٢/٦ ذكر له : نثار الأزهار ، وسرور النفس ، وهما مصنف واحد .

[9] في الوافي بالوفيات ٥٥/٥ أنه اختصر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، وفي هدية العارفين ١٤٢/٦ أن له ذيلا على تاريخ ابن النجار ، وفي الأعلام ١٠٨/٧ أنه اختصر تاريخ بغداد للسمعاني صاحب الأنساب ، والمعروف أن تاريخ بغداد للسمعاني نفسه ذيل على تاريخ بغداد ، وكذا ذيل ابن النجار ، والصواب كما يبدو هو ما ذكره الزركلي في الأعلام ، حيث ذكر أن اختصار ابن منظور لتاريخ السمعاني مخطوط ، ومن المستبعد أن يختصر ابن منظور كتابين كلاهما تذييل على كتاب واحد ، كما يُستبعد أيضا أن يختصر تاريخ بغداد للخطيب ثم يختصر ذيله للسمعاني .

[10] ذكره في كشف الظنون ١٩٧٩/٢ ، ولم يذكر صاحب النوادر ، وفي هدية العارفين ١٤٢/٦ ذكر أن نوادر المحاضرات لابن منظور نفسه .

[11] انظر مؤلفات ابن منظور في كشف الظنون ١٣٠.١٢٩/١ ، ٢٩٤ ، ٨٢٥ ، ٩٩٠/٢ ، ١١٤٩ ، ١٥٥٠.١٥٤٩ ، ١٧٧٢ ، ١٩٧٩ ، وإيضاح المكنون ٣٤١/٣ ، وهدية العارفين

ولابن منظور شعر رقيق ، فمن ذلك : [البسيط]

الناس قد أَثِمُوا فينا بظَنِّهِمُ وصَدَّقوا بالذي أَدْرِي وتَدْرِينَا

ماذا يضرّك في تصديقِ قولِهمُ بأنْ يُحَقّقَ ما فينا يَظُنُّونا

حَمْلِي وحَمْلُك ذنبًا واحدًا ثقةً بالعفو أَجْمَلُ مِن إِثْمِ الوَرَى فِينَا

وكان صاحب نكت ونوادر ، وهو القائل: [البسيط]

باللهِ إِنْ جُزْتَ بِوَادِي الأَرَاك وقَبَّلَتْ عِيدَانَه الخُضْرَ فاكَ

ابعثْ إلى عبدك مِن بعضِها فإِنَّني واللهِ مالي سِوَاكَ [١٢]

ثالثا : أغراض ابن منظور من تهذيب (درة الغواص) :

كان لابن منظور غرضان أساسيان من تهذيب درة الغواص ، أبان عنهما في مقدمة كتابه حيث يقول عن الحريري صاحب الدرة : " **غير أنه وضعه بغير تبويب ، وتركه على غير ترتيب ، فضاع فيه المُطالِع واشتبهت عليه المَطالع ، وقد رتبته أنا على حروف المعجم ؛ ليسهل الكشف فيه عما يستعجم ، وسميته : تهذيب الخواص من درة الغواص ، والله المستعان وعليه التكلان . وذكر الحريري في أثناء كلامه ومآخذه فوائد لا يحسن أن تورد غير مجموعة ، ولا تَبْقَى بهجتُها عليها إن وُضعت على غير ما هي عليه موضوعة ، فأفردت لها في آخر كتابي هذا بابا نَظَمْتُ فيه جوهرَها ورَصَعْتُ فيه دُرَرَها ، ولم أترك من الكتاب إلا إما تعليل لغة فهي في الكتب مبسوطة ، أو حكاية ليست بهذا الغرض منوطة** " [١٣].

فالغرض الأول لابن منظور هو التبويب ، والترتيب ؛ ليسهل مطالعة مواد الكتاب . أما الغرض الثاني فهو التهذيب والاختصار ، والتخفف من المسائل

١٤٢/٦ ، والأعلام ١٠٨/٧ ، وهي مبثوثة أيضا في باقي المصادر المشار إليها في بداية ترجمته .

[12] طالع أشعار ابن منظور في الدرر الكامنة ٣٣.٣٢/٥ ، والوافي بالوفيات ٥٧.٥٤/٥ ، وشذرات الذهب (تحقيق الأرناءوط) ٤٩/٨

[13] تهذيب الخواص لوحة رقم ٣

المبسوطة في الدرة وتوجد في الكتب الأخرى ، أو تلك المسائل التي لا تتصل إلى موضوع الكتاب الأساسي بسبب .

ولابن منظور غرض ثالث ، وهو التعقيب على الحريري في بعض المسائل التي خالف فيها جمهور اللغويين والنحاة ، وإنما لم يشر في مقدمته إلى هذا الغرض ؛ لأنه يندرج عنده تحت مفهوم (التهذيب) ، وليس أمرا مستقلا بذاته ، فالتهذيب عند ابن منظور لا يرادف الاختصار ، وإنما هو اختصار مشروط بالبيان والوضوح ، ولو كان التهذيب عنده يرادف الاختصار لتخفف من تكرار المداخل ، والمسائل الواردة في درة الغواص ، وكما سنرى فيما يلي ، فإن ابن منظور كان يتناول المسألة الواحدة عند الحريري في أكثر من مدخل ، وتحت عدة جذور لغوية ؛ ليسهل العود إليها والكشف عنها .

ولكي نتبين منهج ابن منظور في (تهذيب الخواص) ، فسوف نحاول الكشف عن مدى وفاء ابن منظور بتحقيق الهدف من كتابه ، وسنتعرض لمنهجه في الترتيب ، والإحالة ، والاختصار والتهذيب ، ويندرج تحته التعقيب .

رابعا : ترتيب وتبويب (تهذيب الخواص) :

بالنسبة لترتيب الكتاب وتبويبه ، فقد اتبع فيه ابن منظور ذات المنهج الذي رتب عليه (لسان العرب) قبل ذلك ، مستثمرا خبرته المعجمية الكبيرة في ترتيب مادة لسان العرب ، فرتب مواد الكتاب هجائيا وفق الحرف الأخير ، ثم الحرف الأول فالثاني من أصول الكلمة ، وختم الكتاب هاهنا . كما فعل في اللسان . بباب في حروف المعتل اليائي والواوي ، ثم بباب في الألف الهوائية (ألف المد) ، وزاد هاهنا بابان ، أحدهما فيما يتعلق بالمعتل وكتابته ، والثاني في فوائد متفرقة من درة الغواص .

وطريقة ترتيب ابن منظور للسان العرب ، ولتهذيب الخواص من بعده ، تعبر عن مدرسة مستقلة في التصنيف المعجمي ، تأثرت بشيوع السجع والقافية في الشعر وفي الكلام المنثور على حد سواء . وثبات ابن منظور على هذه الطريقة ، تعني اقتناعه بها من ناحية ، وتشير إلى تلقي الناس بالقبول لهذه الطريقة ، فعندما بدأ ابن منظور في تهذيب الخواص ، كان لسان العرب قد خرج

إلى النور بسنوات تربو على العشرة ، وهو وقت كافٍ للمراجعة إن كان ثمة داعٍ إليها.

كان ابن منظور يُعَنْوِن كل باب في (تهذيب الخواص) بقوله : " **حرف كذا** " ، ولم يخالف إلا في بابي الغين والفاء ، فقد بدأهما بقوله " **فصل كذا** " ، وهذه وإن كانت مسألة شكلية ، إلا أنها تعطينا انطباعا واضحا بأن ابن منظور لم يتسن له مراجعة هذا المخطوط بعد كتابته .

وقد جاء تهذيب ابن منظور في ٣٦٢ مدخلا ، توزعت على ٣١٦ جذرًا لغويا ، على النحو التالي:

الحرف	عدد الجذور اللغوية فيه	عدد المداخل
الهمزة	١٠	١٢
الباء	١٨	٢٠
التاء	٥	٦
الثاء	٧	٨
الجيم	٦	٦
الحاء	٨	٨
الخاء	١	١

الحرف	عدد الجذور اللغوية فيه	عدد المداخل
الدال	١٦	١٩
الذال	٨	٩
الراء	٤٢	٤٧
الزاي	٣	٣
السين	١٣	١٥
الشين	٢	٢
الصاد	٤	٤

الضاد	٧	٨
الطاء	٤	٤
الظاء	.	.
العين	١٠	١١
الغين	٣	٣
الفاء	١٥	١٧
القاف	١٠	١٠
الكاف	٤	٥
اللام	٣١	٣٣
الميم	٢٣	٢٩
النون	١٥	١٩
الهاء	٤	٤
المعتل	٤٠	٤٥
الألف الهوائية (ألف المد)	٧	١٤

هذا بخلاف المسائل الواردة في البابين الأخيرين : باب كتابة المعتل ، وباب الفوائد ، وبخلاف بعض الألفاظ والمسائل التي سقطت من ابن منظور ، كما سيأتي . وواضح من الجدول السابق تقارب عدد الجذور اللغوية مع عدد المداخل ، فكل جذر لغوي كان يندرج تحته مادة واحدة في غالب الأحيان .

وبمقارنة عدد المسائل هنا . عددها ٣٦٢ موزعة على ٣١٦ جذرا لغويا ـ بعدد المسائل الواردة في (درة الغواص) ـ عددها ٢٢٢ ؛ ندرك المجهود الكبير الذي بذله ابن منظور في تبويب وترتيب الكتاب ، وأن تهذيب الدرة لم يُنقص كثيرا من حجم الكتاب ، فإذا كان ابن منظور قد حذف في بعض المواضع ، فإن عدد المسائل قد زاد ، وذلك مفهوم ، فالفقرة الواحدة عند الحريري قد تم تجزئتها عند ابن منظور إلى أكثر من مادة لغوية وأكثر من مسألة ، بخلاف التكرار . وهذا

يعضد ما أشرت إليه منذ قليل ، من أن التهذيب عند ابن منظور لا يرادف الاختصار ، ولا يشترطه .

والمطالع للكتاب يستطيع أن يصل إلى ألفاظه بسهولة في الغالب ، فترتيب ابن منظور واضح لا لبس فيه ، إذ يعمد إلى اللفظ المحوري في المسألة ويجعله بابا يدرج تحته تلك المسألة ، وقد حافظ ابن منظور على ذلك المنهج في طول الكتاب ، باستثناء البابين الأخيرين: باب كتابة المعتل ، وباب الفوائد ، وهو إن كان لديه وجهة نظر معتبرة في جمع الفوائد معا في باب واحد ، بدلا من توزيعها على أبوابها ، إلا أن إفراده لباب في كتابة المعتل لا يظهر له فائدة ما ، فقد ذكر الحريري فيه عدة ألفاظ ، كان يمكن لابن منظور اعتبارها ألفاظا محورية ، ومن ثم يضعها في الباب المناسب لها ، ويذكر التعليل في أول موضع ويحيل إليه بعد ذلك ، كما فعل في عدة مواضع مشابهة ، مثل كتابة صالح ومالك وخالد ، ففي الدرة: " **ومن قبيل ما تثبت الألف فيه في موطن وتحذف في موطن صالح ومالك وخالد ، فتثبت الألف فيها إذا وقعت صفات كقولك زيد صالح وهذا مالك الدار والمؤمن خالد في الجنة وتحذف الألف منها إذا جعلت أسماء محضة** " [١٤] ، أخذ ابن منظور هذا المقطع وذكره في ثلاث مسائل تحت ثلاث مواد لغوية ، هي : خلد ، وملك ، وصلح [١٥].

وقد سار ابن منظور على هذا النهج أيضا عند ذكر مواضع وصل (ما) بغيرها ، فقد وضعها في باب (ما) ، وذكر القول في المواضع التي تحذف فيها الألف في كل من الأبواب : ثلث ، وحرث ، ورحم ، وسما ، وذكر كتابة (ستمائة وثلاثمائة) في باب (مئا) ، وذكر اختلافهم في كتابة الصلاة والزكاة والحياة في

---

[14] الدرة (و) ص ١٢٦ ، والدرة (ض) ٢٧٤ ، والدرة (ك) ٢٠١

[15] انظر تهذيب الخواص ، لوحات رقم ١١ ، ٢٩.٢٨ ، ١٠ على الترتيب

مواد : زكا ، وصلا ، وحيا ، وذكر القول في كتابة (ابن) في مادة : بنا ، وهذه كلها مواضع جمعها الحريري في الدرة في موضع واحد[١٦] .

ولو كان ابن منظور بدلا من (باب كتابة المعتل) بابا جامعا لكل ما أورده الحريري في الهجاء ؛ لكان أقرب للمنطق ، ولكنه فرَّق الذي ذكره الحريري في الهجاء على أبواب الكتاب ، واستثنى كتابة المعتل وأفردها وحدها في باب في آخر الكتاب ، دون داعٍ .

وإذا كان يبدو للوهلة الأولى أن ترتيب الدرة كان عملية آلية . وهو كذلك في بعض المواضع . إلا أن ذلك لم يكن في جميع الأحيان ، بل كان عمل ابن منظور في ضبط ترتيب الكتاب شاقا في بعض المواضع ، خاصة التي اختُلف في أصلها ، ففي الدرة : " **ويقولون للمتتابع فيه متواتر ، فيوهمون فيه ؛ لأن العرب تقول : جاءت الخيلُ متتابعةً إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصلٍ ، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل ، ومنه قولهم : فعله تاراتٍ أي حالاً بعد حال وشيئاً بعد شيء . وجاء في الأثر أن الصحابة لمّا اختلفوا في الموءودة قال لهم علي رضي الله عنه أنها لا تكون موءودة حتى تأتي عليها التاراتُ السبع ، فقال له عمر رضي الله عنه : صدقتَ أطال الله بقاءك ، وكان أولَ مَن نطق بهذا الدعاء ، وأراد علي رضي الله عنه بالتارات السبع طبقات الخلق السبع المبينة في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ ﴾ [سورة المؤمنون٢٣/١٢.١٤] ، فعَنَى سبحانه وتعالى ولادته حياً ، فأشار علي رضي الله عنه إلى أنه إذا استهلَّ بعد الولادة ثم دُفن فقد وُئِدَ ، وقَصَدَ بذلك أن يَدفع قولَ مَن توهَّم أن الحامل إذا أسقطت جنينها بعد التداوي فقد وأدته . ومما يؤيد ما**

---

[16] انظر : الدرة (و) ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، والدرة (ض) . ٢٧٤ ، والدرة (ك) ١٩٩. ٢٠١ ، وراجع المواضع السابقة في تهذيب الخواص لوحات رقم ٤٧ ، ٧ ، ٨ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٠ على الترتيب .

ذكرنا من معنى التواتر قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣/٤٤] ومعلوم ما بين كل رسولين من الفترة وتراخي المدة ، ورَوَى عبد الخير قال : قلت لعلي رضي الله عنه أنَّ عَلَيَّ أياماً من شهر رمضان أفيجوز أن أقضيها متفرقة ؟ قال : اقضها إن شئت متتابعة وإن شئت تَتْرَى ، قال : فقلت : إن بعضهم قال لا تجزئ عنك إلا متتابعة ، قال : بلى تجزئ تَتْرَى ، لأنه قال عز وجل (فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَر) [سورة البقرة ٢/١٨٤، ١٨٥] ولو أرادها متتابعة لَبَيَّنَ التتابع ، كما قال سبحانه ﴿ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/٤] . وعند أهل العربية أن أصل تَتْرَى : وَتْرَى ، فقُلبت الواو تاء كما قُلبت في تخمة وتهمة وتجاه ؛ لِكَوْنِ أصولهما من الوخامة والوهم والوجه ، ويجوز أن يُنَوَّن تَتْرَى كما تُنَوَّن أرطىً وأن لا تُنون مثل سَكْرَى ، وقد قرئ بهما جميعاً " [١٧].

اضطر ابن منظور إلى أن يقسم ما ذكره الحريري آنفا على مسألتين ، مع أن الحريري ذكرهما في الدرة تحت مسألة واحدة ، وذلك نظرا للاعتراض الوجيه من ابن بري على اشتقاق الألفاظ الواردة فيها ، فذكر ابن منظور في مادة (تير) : **" جَمَعَ الحريري بين لفظتي تير ، ووتر في مكان واحد وتكلم عليهما ، وقد عاب الشيخ ابن بري عليه في جمعه بينهما ، وخَطَّأه وغَلَّطه كونه جعل تارات من المواترة ؛ لأن المواترة من وَتَر والتارة من تير وجمعها على تير ، وحكى عن ابن جني أنه قال عينها واو مأخوذة من التور وهو الرسول وأنشد: [السريع]**

والتَّوْرُ فيما بيننا يَعْمَلُ ... يَرْضَى بها المَأْتِيُّ والمُرْسِلُ

قال: والتقاؤهما أن الرسول ينتقل ويذهب ، وكذلك التارة منتقلة " [١٨].

ثم أتبع ذلك بسرد ما ذكره الحريري ، وينضوي تحت (تير) فقال: " **قال الحريري: قولهم: فعله تَارَات أي حالا بعد حال وشيئا بعد شيء ، ولما اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في الموءودة قال لهم علي كرم الله وجهه : إنها لا تكون موءودة حتى تأتي عليها التاراتُ السَّبْع ، فقال له عمر رضي الله عنه: صدقتَ**

---

[17] الدرة (و) ص ٥.٤ ، والدرة (ض) ٩.٧ ، والدرة (ك) ٨.٦

[18] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٥

أطالَ اللهُ بقاءَك. وكان أولَ مَن نطق بهذا الدعاء ، وأراد علي كرم الله وجهه بالتارات السبع طبقات الخلق السبع المبيَّنة في قوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا المُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ) [المؤمنون ٢٣/١٢-١٤] يعني سبحانه ولادته حيا ، فأشار علي كرم الله وجهه إلى أنه إذا اسْتَهَلَّ بعد الولادة ثم دُفِن فقد وُئِد ، وقَصَدَ به إلى أن يدفع قول مَن / تَوَهَّم أن الحامل إذا أسقطت جنينها بالتداوي وَأَدَتْهُ .

ومما يؤيد ما ذكرناه في التواتر قوله تعالى (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا) [المؤمنون ٢٣/٤٤] ، ومعلوم ما بين كل رسولين من الفترة وتراخي المدة " [١٩].

ويُلاحظ أنه على الرغم من فصل ابن منظور بين : التارات التي هي من مادة تير ، وبين التواتر الذي هو من مادة وتر ؛ إلا أنه أقحم الجملة الأخيرة في مادة غير مادتها ، وهو قوله " **ومما يؤيد ما ذكرناه ... وتراخي المدة** " ، مع أن حقها أن تُذكر في (وتر) .

وفي مادة (وتر) ذكر ابن منظور : " **تكلم الحريري على تير ووَتَر في مكان واحد فقال: ويقولون للمتتابع: متواتر ، فيوهمون فيه ؛ لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة ؛ إذا جاء بعضها في إِثْر بعض ، يعني بلا فصل ، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل ، وقد شرح ذلك مستوفى في ترجمة (تير)** " [٢٠].

ومن ناحية أخرى ، فقد كان الترتيب صعبا أيضا في المواضع التي لا تحتوي على ألفاظ محورية واضحة ، مثل كلامه عن أفعل التفضيل وشرط ما تضاف إليه ، ففي الدرة : " **ويقولون : زيدٌ أفضلُ إخوته ، فيخطئون فيه لأن أفعل الذي لا للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخلٌ فيه ومُنَزَّلٌ منزلةَ الجزء**

---

[19] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٦.١٥

[20] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٠ ، وقد تبدت تلك الصعوبة في توزيع المسألة الواحدة على المواد اللغوية في مواضع أخر ، مثل مادتي (شلل) و(شول) .

منه ، وزيدٌ غير داخل في جملة إخوته ، ألا ترى أنه لو قال لك قائل : مَن إخوة زيد ؟ لعددتَهم دونه ، فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يقال : زيد أفضل إخوته ، كما لا يقال : زيد أفضل النساء ؛ لتميزه من جنسهن وخروجه عن أن يُعَدَّ في جملتهن . وتصحيح هذا الكلام أن يقال : زيد أفضل الإخوة ، أو أفضل بني أبيه ؛ لأنه حينئذٍ يدخل في الجملة التي أضيف إليها ، بدلالة أنه لو قيل لك : من الإخوة أو من بنو أبيه ؟ لعددته فيهم وأدخلته معهم " [٢١].

فقد وضع ابن منظور المسألة السابقة تحت مادة (فضل) ، واللفظ وإن كان متكررا في المسألة ، إلا أن الباحث عن هذه المسألة في الكتاب قد يضل عن الباب الذي وُضعت فيه .

ويشبه ذلك قوله في مادة (لوم) : " **يقولون في الأمر للغائب والتوقيع: يَعْتَمِدْ ذلك ، بحذف لام الأمر من الفعل ، والصواب إثباتها فيه وجزمه بها ؛ لئلا تلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الأمر ، وعلى ذلك جاءت الأوامر في القرآن العزيز وفصيح الكلام والأشعار** " [٢٢]، فليس من السهل توقع وجود هذه المسألة تحت هذا الباب .

خامسا : مآخذ على ترتيب وتبويب (تهذيب الخواص) :

وإذا كان ابن منظور قد حافظ على منهجه في ترتيب كتابه ، إلا أنه سها في أحيان قليلة ، ففي مادة (بكر) ذكر ابن منظور : " **يقولون لِمَا يتعجل من الزرع والثمر : هَرَّف ، وهي من ألفاظ الأنباط ، والصواب أن يقال فيه : بَكَّر ؛ لأن العرب تقول لكل ما يتقدم على وقته : بَكَّر ، فيقولون : بَكَّر الحرُ وبَكَّر البردُ ، وبَكَّرَتِ النخلةُ إذا أثمرت أول ما تُثمر النخل فهي بَكُورٌ ، والثمرةُ المُعَجَّلة باكُورَة ، ويقولون في كل شيء يَخِفُّ فيه فاعلُه ويعجل إليه : قد بَكَّرَ إليه ،**

---

[21] الدرة (و) ص ٥ . ٦ ، والدرة (ض) ١١ ، والدرة (ك) ٩

[22] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٥

ولو أنه فعل ذلك آخر النهار أو في أثناء الليل . ونظير استعمالهم لفظة بَكَّر بمعنى عَجَّل استعمالهم راحَ بمعنى سارع وخَفَّ " [٢٣].

فقد أضاف في ختام المادة كلاما حول لفظ (راح) ، مع أن مكانه مادة (روح) ، وهي مادة موجودة في تهذيب ابن منظور ، ولكنه لم يذكر فيها إلا الكلام حول لفظ (مروحة) .

ومن المواضع . القليلة . التي أدرجها ابن منظور في غير موضعها في التهذيب قوله في مادة (صحف) : " **يقولون لمن يقتبس من الصحف: صُحفي ، مقايسة على قولهم في النسب إلى الأنصار أنصاري وإلى الأعراب أعرابي ، والصواب عند البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصحف ، وهي صحيفة ، فيقال: صَحَفي ، كما يقال في النسب إلى حنيفة: حنفي ؛ لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد الجموع ، كما يقال في النسب إلى الفرائض: فَرَضِيّ وإلى المقاريض: مقراضي .**

ونظير هذا الوهم أنهم ينسبون إلى مجموع الاسمين المضافين ، فيقولون في النسب إلى تاج المُلْك: التَّاجُمُلْكِيّ ، وقياس كلام العرب أن ينسب إلى الأول منهما فيقال: التاجي ، وإلى تيم اللات : تيمي وإلى سعد العشيرة : سعدي ، إلا أن يَعْتَرِض لبس في المنسوب فينسب إلى الثاني ، كما نسبوا إلى عبد مناف : منافي ، ولم يقولوا عبدي لئلا [يلتبس] بالمنسوب إلى عبد القيس " [٢٤].

فإيراده في مادة (صحف) كلاما حول النسب إلى كل من : تاج الملك ، وتيم اللات ، وسعد العشيرة ، وعبد مناف ، وعبد القيس ؛ مخالف لمنهجه ، فارتباط هذه الألفاظ بباب النسب لا يكفي لوضعها تحت مادة واحدة .

---

[23] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٥

[24] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٦

ومن ذلك إيراده للفظتي : بلقيس وجرجيس [٢٥] في الفوائد ، بينما كان الأولى ذكرهما في مكانهما من الكتاب ، كما فعل مع باقي الألفاظ التي ذكرت معهما ، فنص الحريري : " **ومِمَّا يُشاكل هذا قولهم : تَلْمِيذ وطَنْجبير ويَرْطيل وجَرْجير ، بفتح أوائلها ، وهي على قياس كلام العرب بالكسر ، إذ لم تنطق في هذا المثال إلا بفِعْلِيل بكسر الفاء ، كما قالوا : صِنْديد وقِطْمير وغِطْريف ومِنْديل . وذكر ثعلب في بعض أماليه أن قول الكتّاب لكيس الحساب : تليسة بفتح التاء مما وهموا فيه ، وأن الصواب كسرها ، كما يقال : سِكينة وعِريسة . وعلى مفاد هذه القضية يجب أن يُقال في اسم المرأة : بِلقيس بكسر الباء ، كما قالوا في تعريب برجيس وهو اسم النجم المعروف بالمشتري : بِرْجِيس بكسر الباء ؛ لأن كل ما يُعرب يُلحق بنظائره في أمثلة العرب وأوزان اللغة** " [٢٦] فقد ذكر ابن منظور ألفاظ : تلميذ ، وطنجبير ، وبرطيل ، وجرجير ، وتليسة في أماكنها من أبواب الكتاب ، بينما أخَّر بلقيس وجرجيس (برجيس) إلى باب الفوائد ؛ دون مبرر [٢٧] .

ومن ذلك أيضا أنه لم يترجم لمادة (رهط) ، واكتفى بوضع ما ذكره الحريري عنها مع لفظ (نيف) في مادتي (نفر) ، و(نوف) ، حيث قال : " **يقولون: هم عشرون نفرًا وثلاثون نفرًا ، فيوهمون فيه ؛ لأن النَّفَرَ إنما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة ، و[لم] يُسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشرة بحال . والرهط بمعنى النفر لأنه لا يتجاوز العشرة ، إلا أن الرهط يرجعون إلى أب واحد بخلاف النفر ، وإنما أُضيف العدد إلى النفر والرهط لأنهما اسمان للجماعة ، فكأن تقدير قوله تعالى ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [سورة النمل**

---

[25] ذكر الحريري لفظ : برجيس ، بينما أوردها ابن منظور : جرجيس ، وكلاهما سواء في الاستشهاد على كسر الحرف الأول بدلا من فتحه .

[26] الدرة (و) ٦٢ ، والدرة (ض) ١٣٦.١٣٧ ، والدرة (ك) ١٠٢

[27] تهذيب الخواص ، لوحات رقم ١٣ ، ١٩ ، ٢٩ ، ١٦ ، ٢١ ، ٥٢ على الترتيب .

٤٨/٢٧] ، أي تسعة رجال ، فلو كان بمعنى الواحد لما جازت الإضافة إليه ، كما لا يُقال تسعة رجل ، وقيل إن الرهط يقال إلى الأربعين كالعصبة " [٢٨].

وقريب من ذلك أن عددا من الألفاظ التي ذكره ابن منظور في الفوائد ، بدءا من قوله: " **ويقال في الدعاء للعاطس بالتشميت والتسميت** " [٢٩]، كان يجدر به أن يضعها في مظانها من المواد اللغوية ، كما فعل في مادة (دمم) [٣٠] حيث قال : " **من وهمهم أنهم ينشدون: [الكامل]**

كَضَرَائِرِ الحسناء قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وبَغْيًا إنّه لَدَمِيمُ

فينشدونه بالذال المعجمة لتوهمهم أن اشتقاقه من الذم ، وهو بالدال المهملة ؛ لاشتقاقه من الدمامة وهي القبح " ، فوضع تلك الألفاظ في المواد اللغوية التابعة لها أسلم ، وأقرب إلى منهج الكتاب ، والاختيار الآخر أن يضعها كلها في الفوائد ؛ ليطرد منهجه في الكتاب كله [٣١].

أكثر من ذلك ، فقد سقط من ابن منظور في أثناء ترتيبه عدد من الألفاظ ، مذكورة في درة الغواص ، ولا توجد في التهذيب ، مع أنها في صلب موضوع الكتاب ، ولا تقل أهمية عن ألفاظ أخرى ذكرها ابن منظور في التهذيب ، فقد مرّ أنه ذكر القول في النسب إلى ألفاظ : تاج الملك ، وتيم اللات ، وسعد العشيرة ، وعبد مناف ، وعبد القيس ، في غير موضعها ، حيث ذكرها في باب (صحف) ، ونجده قد أسقط ألفاظا أخرى مذكورة في ذات الموضع ، ففي الدرة : " **ويقولون في النسب أيضا إلى رامهرمز : رامهرمزي ، فينسبونه إلى مجموع الاسمين المركبين ، ووجه الكلام أن ينسب إلى الصدر منهما فيقال : رامي ؛ لأن الاسم الثاني من الاسمين المركبين يتنزل منزلة تاء التأنيث التي تقع طارفةً وتلتحق بعد تمام الكلام ، فوجب لذلك أن يسقط في النسب كما تسقط تاء التأنيث فيه .**

---

[28] تهذيب الخواص ، اللوحتان رقم ٢٠ ، ٢٧

[29] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥٠

[30] ومثل مادة (دمم) في ذلك ، مادة (سدم) ، و(سلجم) وغيرها .

[31] انظر تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٤ . ومن ذلك أيضا إدراجه الحديث عن (بس) في ختام مادة (همم) .

وعلى هذه القضية قيل في النسب إلى آذربيجان : آذري ، كما جاء في حديث أبي بكر رضي الله عنه قال : " لَتَأْلَمُنَّ النومَ على الصوف الآذري كما يألم أحدُكم النومَ على حسك السعدان " ، وقد رواه بعضهم الأذربي ، والصحيح الأول ، وأجاز أبو حاتم السجستاني أن يُنسب إلى الاسمين جميعا واحتج فيه بقول الشاعر : [الطويل]

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الْوَدق

ولم يطابقْه على هذا القول غيره ، بل منع سائر النحويين منه لئلا تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب ، وحَمَلُوا البيت الذي احتج به على الشذوذ ، واعتراض الشاذ لا ينقض مباني الأصول ، نعم عندهم أنه متى وقع لَبْسٌ في النسب إلى الاسم المركب لم يُنسب إليه ، ولهذه العلة منعوا من النسب إلى أحد عشر ونظائره إذ لا يجوز النسب إلى مجموع الاسمين أحد عشريّ ، كما تقول العامة في النسب إلى الثوب الذي طوله أحد عشر شبرا ، ولا يجوز أن ينسب إلى أوله لاشتباهه إلى أحد ولا إلى الثاني لاشتباهه بالنسب إلى عشر ، فامتنع النسب إليه من كل وجه . ونظير هذا الوهم منهم أنهم ينسبون إلى مجموع الاسمين المضافين فيقولون في النسب إلى تاج الملك ونظائره : التاجملكي ... " [32]

فقد أسقط ابن منظور كلاما فيه فائدة واضحة ، وذكر ألفاظا دون أخرى ، مع أن ما ذكره الحريري في خطأ من روى : الأذربي بدلا من الآذري في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ؛ كان سببا كافيا ليذكره ابن منظور دون غيره .

ومن ذلك قول الحريري في الدرة : " **ويقولون : مَطْرد ومَبْرد ومَبْضع ومَنْجل ، كما يقولون : مَقْرعة ومَقْنعة ومَنْطقة ومَطْرقة ، فيفتحون الميم من جميع هذه الأسماء ، وهو من أقبح الأوهام وأشنع معايب الكلام ؛ لأن كل ما**

---

[32] الدرة (و) ص ٩٥ ، والدرة (ض) ٢٠٩ ، والدرة (ك) ١٥٤ ، قارن بينها وبين ما أورده ابن منظور في مادة (صحف) لوحة رقم ٢٦

جاء على مِفْعَل ومِفْعَلة من الآلات المستعملة المتداولة فهو بكسر الميم ، كالأسماء المذكورة ونظائرها ، وعليه قول الفرزدق في مرئية سايس : [الطويل]

لِيَبْكِ أبا الخنساءِ بَغْلٌ ويَغْلَةٌ ومِخْلاةُ سوءٍ قد أُضِيعَ شَعِيرُها

ومِجْرَفَةٌ مَطْرُوحَةٌ ومِحَسَّةٌ ومِقْرَعَةٌ صفراءُ بالٍ سُيُورُها

وإنما كسر الميم من مِحَسَّة لأن الأصل فيها محسسة فادغم أحد الحرفين المتماثلين في الآخر وشدده ، والمشدد يقوم مقام حرفين ، كما فُعل في نظائرها مثل مِحَفَّة ومِخَدَّة ومِظَلَّة ومِسَلَّة . ومن وهمهم أيضا في هذا النوع قولهم لما يروح به : مَرْوَحة بفتح الميم والصواب كسرها . ... ثم قال لنا أبو عمرو : المَرْوحة بفتح الميم الموضع الكثير الريح ، وبالكسر ما يُتَرَوَّحُ به ، وهذا الذي أصله أهل اللغة من كسر الميم في أوائل أسماء الآلات المتناقلة المصنوعة على مِفْعَل ومِفْعَلة هو عندهم كالقضية الملتزَمة والسنة المحكمة ، إلا أنهم أَشَذُّوا أحرفًا يسيرة منهم ، ففتحوا الميم من مَنْقَبة البيطار ، وضموها من مُدْهن ومُسْعط ومُنْخل ومُنْصل ومُكْحل ومدق ، وقيل في مِدق بالكسر على الأصل ونطقوا في مِسْقاة ومِرْقاة ومِطْهَرة ، بالكسر قياسا على الأصل ، وبالفتح لكونها مما لا يتناقل باليد " [٣٣].

ففي الموضع السابق ذكر الحريري ألفاظا عديدة ، إلا أن ابن منظور لم يذكرها كلها في كتابه ، فذكر مما سبق كل من : مطرد ، ومبرد ، ومبضع ، ومنجل ، ومروحة ، وأسقط الباقي دون علة واضحة [٣٤].

ومن ذلك أيضا إسقاطه لألفاظ : تتابع وتتايع ، وتهافت ، وشفى وأشفى ، والأرق ، والتأبين ، وهاج ، وصاروا أحاديث ، وخلف ، وسواس وسواسية ، والنص في الدرة : " **ويقولون : تتابعت النوائب على فلان ، ووجه الكلام أن يقال : تتايعت بالياء المعجمة باثنتين من تحت ؛ لأن التتابع يكون في الصلاح والخير ، والتتايع يختص بالمنكر والشر ، كما جاء في الخبر : " ما يحملكم أن**

---

[33] الدرة (و) ٩٧ ، والدرة (ض) ٢١٢.٢١٣ ، والدرة (ك) ١٥٧

[34] انظر : تهذيب الخواص ، لوحات رقم ١١ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٩ على الترتيب .

تَتايعوا في الكذب كما تَتايع الفراشُ في النار " ، وكما رُوى أنه لَمَّا كَثُرَ شُرْبُ الخمر في عهد عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رحمة الله عليهم وقال : إني أرى الناس قد تَتايعوا في شرب الخمر واستهانوا بِحَدِّهَا فماذا ترون ؟ فقال علي رضي الله عنه : أن أحدّه ثمانين لأني أراه إذا شرب سكر وإذا سكر هَذى وإذا هَذى افترى فأحدّه حد المفتري ، فاستصوب عمرُ رأيه وأخذ به .

وقد جاءت في لغة العرب ألفاظٌ خُصَّتْ في الاستعمال في الشر دون الخير كلفظة تهافت التي لا تستعمل إلا في المكروه والحزن ، وكلفظة أشفى التي لا تُقال إلا لمن أشرف على الهلكة ، وكالأرق الذي لا يكون إلا في المكروه ، لأن السهر يكون في المكروه والمحبوب ، وكقولهم في مدح الميت : التأبين ، ولكل ما يثور للضرر : هاج ، ولأخبار السوء : صاروا أحاديث ، وللمذموم ممن يخلف : خَلْف ، وللمتساويين في الشر : سواس وسواسية ، كما جاء في المثل : سواسية كأسنان الحمار ، وكما قال الشاعر : [الكامل]

سُودٌ سَوَاسِيَةٌ كأنَّ أُنُوفَهُمْ بَعرٌ ينظمه الصبيُّ بملعبِ

لا يَخْطِبُونَ إلى الكرام بَناتِهِمْ وتَشِيبُ أَيّمُهُمْ ولَمَّا تُخْطَبِ

وقد اختُلف في سواسية ، فقيل : هو جَمْعُ سواء ، وقيل : بل وُضعت موضع سَواء ... " [٣٥]

فلم يذكر ابن منظور الألفاظ المذكورة لا في بابها ولا في باب الفوائد ، مع أنه ذكر في باب الفوائد ألفاظا خُصت في الاستعمال في حال دون حال ، وهي مذكورة في الدرة في ذات الموضع ، فقد ذكر ابن منظور ألفاظا مثل : " **واستعملوا لفظة أَزْنَنْتُه بمعنى اتهمته في المفاضح دون المحاسن. واستعملوا الهَنَات والهَنوات في الكناية عن المنكرات . ومما لا يستعمل إلا في الشر قولهم: نَدَّد به وسَمَّع به . وقولهم: قَيّضَ له كذا ، ومثله : (بَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ**

[35] الدرة (و) ٢١ ، والدرة (ض) ٤٦ ، والدرة (ك) ٣٦

اللَّهِ) [سورة البقرة ٦١/٢] أي: رجعوا . ولم يأت في القرآن لفظ الإمطار ولا لفظ الريح إلا في الشر ، وكما لم يأت لفظ الرياح إلا في الخير ... " [٣٦].

واحتمال أن تكون هذه الألفاظ قد سقطت من ابن منظور سهوا وعن غير عمد ؛ احتمال قائم ، ولكنه يبقى في كل الأحوال مأخذا عليه رحمه الله .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره الحريري في الدرة حيث يقول: " **ويقولون للعَلِيل : هو مَعْلُول ، فيخطئون فيه ؛ لأن المعلول هو الذي سُقِيَ العَلَل ، وهو الشرب الثاني ، والفعل منه عَللته ، فأما المفعول من العِلَّة فهو مُعَلّ ، وقد أعلّه الله تعالى . ونظيره قولهم : أعطني علَى المَقْلُول كذا وكذا ، يَعنون بالمقلول القلّ أو القِلَّة ، ولا وجه لهذا الكلام البتة ؛ لأن المَقْلُول في اللغة هو الذي ضُرِبَتْ قُلَّتُه وهي أعلاه ، كما يُكنى في المعاريض عمَّن ضُربت رُكبته بالمركوب ، وعمَّن قُطع سَررُه بالمسرور ، وعمَّن قُطع ذَكَرُه بالمذكور ... ويقولون في مثله : ما لي فيه مَنْفُوع ولا مَنْفَعة ، فيغلطون فيه لأن المَنْفُوع مَن أُوصِلَ إليه النَّفْعُ ، والصواب أن يُقال : ما لي فيه نَفْعٌ ولا مَنْفَعَة ، فإن تَوهَّم مُتَوَهِّمٌ أنه مما جاء على المصدر فقد وَهِمَ فيه ؛ لأنه لم يجئ من المصادر على وزن مَفْعُول إلا أسماء قليلة ، وهي : الميسور والمعسور بمعنى اليُسْر والعُسْر ، وقولهم : ما له مَعْقُول ولا مَجْلُود أي ليس له عَقْلٌ ولا جِلْدٌ ، وقولهم : حلف محلوفاً ، وقد أَلْحَقَ به قومٌ : المفتون ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُون ﴾ [سورة القلم ٦/٦٨] أي الفتون ، وقيل بل هو مفعول والباء زائدة وتقديره : أَيُّكُم المَفْتُون "** [٣٧].

فقد ذكر ابن منظور لفظ (معلول) في باب (علل) ، بينما أهمل باقي الألفاظ ، مع ما فيها من فائدة واضحة [٣٨].

---

36 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥١

37 الدرة (و) ١٠١، والدرة (ض) ٢٢٣ ، والدرة (ك) ١٦٥

38 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣١

ومن المواضع الواضحة التي سقطت من ابن منظور قول الحريري في الدرة : " **وقد نطقت العربُ بعدة ألفاظ غَيَّرَتْ مبانيها لأجل الازدواج ، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا والعشايا إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها فقالوا : الغدوات ، وقالوا : هَنَأَنِي الشيءُ ومَرَأَنِي الشيء ، فإن أفردوا مرأني قالوا : أَمْرَأَنِي ، وقالوا : فعلت به ما ساءه وناءه ، فإن أفردوا قالوا : أَنَاءَه ، وقالوا أيضاً : وهو رِجْس نِجْس ، فإن أفردوا لفظة نجس ردوها إلى أصلها فقالوا : نَجِس ، كما قال سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [سورة التوبة ٢٨/٩] ، وكذلك قالوا للشجاع الذي لا يزايل مكانه : أَهْيَس أَلْيَس ، والأصل في الأهيس : الأهوس لاشتقاقه من هاسَ يَهُوس إذا دق ، فعَدَلُوا به إلى الياء ليوافق لفظة أَلْيَس . وقد نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ألفاظٌ رَاعَى فيها حكم الموازنة وتعديل المقارنة ، فرُوي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء المتبرزات في العيد : " ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غيرَ مَأْجُورَاتٍ " وقال في عوذته للحسن والحسين كرم الله وجههما : " أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وهَامَّةٍ ومِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ "، والأصل في مَأْزُورَات : مَوْزُورَات لاشتقاقها من الوِزْر ، كما أن الأصل في لامَّة : مُلِمَّة لأنها فاعل من أَلَمَّت ، إلا أنه عليه الصلاة والسلام قَصَدَ أن يُعادل بلفظ مأزورات لفظ مأجورات ، وأن يوازن بلفظ لامة لفظتي تامة وهامة . ومثله قوله عليه السلام : " مَنْ حَفَّنَا أو رَفَّنَا فليقتصر " ، أي مَن خَدَمَنا أو أَطْعَمَنا ، وكان الأصل أَتْحَفَنا ، فأَتْبَعَ حَفَّنَا رَفَّنَا . ويُروى في قضايا علي رضي الله عنه أنه قَضَى في القارصة والقامصة والواقصة بالدِّيَةِ أثلاثًا ، وتفسيره أنَّ ثلاث جوار ركبتْ إحداهن الأخرى ، فقَرصت الثالثةُ المركوبةَ فقُمِصت ، فسقطت الراكبةُ ووُقصت ، فقَضَي للتي وُقصت أي اندقَّ عنقُها ، بثلثي الدية على صاحبتيها ، وأسقط الثلثَ باشتراك فِعْلِها فيما أَفْضَى إلى وَقْصِها ، والواقصة هنا بمعنى الموقوصة ، وأنشد الفراء في هذا النوع : [البسيط]**

هَتَّاك أَخْبِيَةٍ ولاَّج أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالجِدّ منه البِرَّ واللِّينا " [٣٩].

وإنما كان هذا الموضع واضحا ؛ لأن ابن منظور وعد في باب **(حدث)** بذكرها ، ولفظه هناك : " **يقولون: قد حدُث أمرٌ بضم الدال من (حدث) ، مقايسة على ضمها في قولهم: أخذه ما قدُم وما حدُث ، فيحرفون هذه الكلمة ويخطئون في المقايسة ؛ لأن أصل هذه الكلمة جاء على (فَعَل) ، وإنما ضُمت الدال من (حدُث) حين قرن بقدُم لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة ، فإذا أفردت لفظة (حدث) زال السبب الذي أوجب ضم دالها فرُدّت إلى أصل حركتها . وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيّرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا: الغدايا والعشايا إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها وقالوا : الغدوات ، وأشباهها مذكور في آخر الكتاب في باب الفوائد المجموعة فيه** " [٤٠].

ويوجد مواضع أخر سقطت من ابن منظور ، شبيهة بمثل ما ذكرناه ، لا تُنقص من قيمة كتاب التهذيب ، فهي تُعد قليلة بالقياس إلى عدد المسائل والمواد اللغوية التي حواها [٤١] ، وفي بعض تلك المواضع يمكن تفهم وجهة نظر ابن منظور ، على أن ما تركه جزء من منهجه في التهذيب والتخفف مما لا ينتمي لموضوع الكتاب ، وذلك مثل إهماله الكلام حول أقسام (فُعْلَى) [٤٢].

---

[39] الدرة (و) ص ٣١.٣٠ ، والدرة (ض)٦٦ .٦٧ ، والدرة (ك) ٥٢.٥١

[40] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٨

[41] من الألفاظ التي لم يوردها ابن منظور : ألوت وآليت [الدرة (و) ٤٢] ، وخرمش وخربش [الدرة (و) ٤٦] ، ومجدر ومجدور [الدرة (و) ٥٨] ، والأولة والأولى [الدرة (و) ٧٧] ، ومن ذلك أيضا ألفاظ : عذاف وعداف ، واستدف واستذف ، والكاغد ، وجذ الحبل وجده [الدرة (و) ٢١] ، وكلام حول لفظ (أحد) [الدرة (و) ٣٦] ، ولم يذكر كذلك علة جمع عيد على أعياد ، وقولهم: هو أليط بقلبي منك ، وهو نشيان [الدرة (و) ٢٤] ، كما سقطت منه عدة فوائد ص ٤٦ ، ٥٦ ، ٧٨.٧٧ على الرغم من أنه ذكر بعضها في مواضع مختلفة .

[42] الدرة (و) ٢٧.٢٦ ، والدرة (ض) ٥٨.٥٧ ، والدرة (ك) ٤٥

سادسا : التكرار والإحالة :

نظرا لأن المسائل التي وردت في (درة الغواص) كانت تحتوي أحيانا على أكثر من لفظ محوري ، فقد كان ابن منظور يكرر ذكر هذه المسألة أو تلك في مظانها ، ويذكر تعليلها مفصلا في أول موضع ترد فيه ، ثم يذكره مختصرا في المواضع التالية . وقد يكتفي بذكر المادة دون تعليلها . ويحيل على الموضع المتقدم ، وهذه الإحالات تفيد إفادة كبيرة في تماسك مادة الكتاب ككل ، وتجعله وحدة واحدة ، كما تفيد أيضا في تقليل التكرار إلى أقل حد ممكن ، ولابن منظور أمثلة عديدة في (تهذيب الخواص) ، فمن ذلك ما ذكره ابن منظور تحت (لجج): " **يقولون: امرأة لَجُوجة ، فيلحقون هاء التأنيث بها فيوهمون فيه ؛ لأن هذه الهاء إنما تدخل على (فَعُول) إذا كان بمعنى (مَفْعُول) كقولك: ناقة رَكُوبة وشاة حَلُوبة ؛ لأنهما بمعنى مَرْكُوبَة ومَحْلُوبَة ، فأما إذا كان (فَعُول) بمعنى (فاعل) نحو صَبُور بمعنى صابِر ونظائره فممتنع من إلحاق الهاء به ، وتكون صفةُ مؤنثِه على لفظ مذكره ، قال الشاعر: [الطويل]**

ولن يمنع النَّفْسَ اللَّجُوجَ عَنِ الهَوَى من الناس إلا واحدُ الفَضْلِ كامِلُهْ

وذكر النحاة في امتناع الهاء من هذه الصفات عللا هي مذكورة في كتبهم" [٤٣].

وفي مادة (شكر) قال ابن منظور : " **يقولون: امرأة شَكُورَة ، فيلحقون تاء التأنيث بها فيوهمون فيه ، وصوابه شكور ، وقد تقدم تعليله في ترجمة (لجج)** " [٤٤]. وقد كرَّر ذلك أيضا في مادة (صبر) ، ومادة (خون) ، عند الحديث عن إلحاق تاء التأنيث بصبورة وخئونة [٤٥] .

ومن ذلك أيضا قوله في مادة (بحر) : " **يقولون: سْبَعة بُحُور وثَلاثةُ شُهور ، والاختيار أن يقال: ثلاثةُ أَشْهُر وسبعةُ أَبْحُر ؛ ليتناسب نظم الكلام ويتطابق العدد والمعدود ، وفي التنزيل العزيز: (فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) [سورة**

---

[43] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٩

[44] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٨

[45] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٨ ، ٣٨

التوبة ٢/٩] ، وفيه: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) [سورة لقمان ٢٧/٣١] ، والعلة في هذا الاختيار أن العدد من الثلاثة إلى العشرة وُضع للقلة ، فكانت إضافته إلى مثال الجمع القليل المشاكل له أَلْيَقَ به وأشبه "[٤٦].

وعندما أعاد ذكر المسألة في مادة (شهر) قال: " **يقولون: ثلاثة شهور ، والاختيار أن يقال: ثلاثة أشهر ، وقد علل ذلك في ترجمة (بحر)** " [٤٧].

وكما قلت ، فإن هذا نهج ابن منظور بطول الكتاب . ومع أن هذا نهج مطلوب ومحمود ، إلا أن ذلك النهج قد شابه بعض اضطراب في بعض المواضع ، فقد كان أحيانا يكرر المسألة وتعليلها في موضعين ، مما يزيد من حجم الكتاب دون داع ، فمن ذلك قوله في مادة (أحح) : " **يقولون عند الحرقة واللَّذْع من الحرارة المُمِضَّة : أَخْ ، بالخاء المعجمة ، والعرب تنطق بها بالحاء المُغْفَلَة ، وعليه فُسِّر قول عبد الشارق الجُهَنِي: [الوافر]**

فباتُوا بالصعيد لهم أُحَاحٌولو خَفَّتْ لنا الكَلْمَى سَرَيْنَا

أي بات الكَلْمَى يقولون: أَحْ ، مما وجدوا من حرق الجراحات وحَرِّ الكُلُوم.

وحكي عن الحجاج أنه لما نازله شَبِيب الخارجي أبرز إليه في محاربته غلاما له ، وألبسه سلاحه المعروف به وأركبه فرسه الذي لم يكن يقاتل إلا عليه ، فلما رآه شبيب غمس نفسه في الحرب إلى أن خلص إليه ، فضربه بعمود وهو يظنه الحجاج ، فلما أحس الغلام حرارة الضربة قال: أَخْ ، بالخاء المعجمة ، فعَلِم شَبيب بهذه اللفظة أنه عَبْدٌ ، فانْثَنَى عنه وقال: قبحك الله يا ابن أم الحجاج ، أتتقي الموتَ بالعبيد ؟

قلت: في كتب اللغة: أَخّ ، بالخاء المعجمة ، كلمة تَوَجُّع وتَأَوُّه من غيظ أو حزن . قال ابن دريد : وأحسبها محدثة " [٤٨].

---

[46] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٥

[47] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٨

[48] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٩

وعندما كرر ذكر المسألة في (أخخ) قال: " **يقولون عند الحرقة ولَذْع الحرارة المُمِضَّة: أَخْ ، بالخاء المعجمة ، والعرب تنطق بها بالحاء المهملة . قلت: وفي كتب اللغة: أخ ، بالخاء المعجمة ، كلمة توجع وتأوه من غيظ أو حزن ، قال ابن دريد : وأحسبها محدثة** " [٤٩].

فلم يُشر إلى أن المسألة قد مرت في (أحح) ، وأن فيها تفصيلا ، كما كرَّر تعليقه دون داع أيضا .

ومن مظاهر هذا الاضطراب أيضا أنه كان يحيل على موضع متأخر لم يأت بعد ، فمن ذلك ما جاء في مادة (بيس) : " **يقولون في جواب مَن مَدَح رجلا أو ذَمَّه: نِعْمَ مَن مَدَحْتَ وبِئْسَ مَنْ ذَمَمْتَ ، والصواب أن يقال: نِعْمَ الرجلُ مَنْ مَدَحْتَ وبِئْسَ الشَّخْصُ مَنْ ذَمَمْتَ ، وقد استوفي الكلام في ترجمة (نعم) في حرف الميم** " [٥٠].

وفي مادة (نعم) ، قال : " **يقولون في جواب مَن مَدَحَ رجلا أو ذَمَّه: نِعْمَ مَنْ مَدَحْتَ وبِئْسَ مَنْ ذَمَمْتَ ، والصواب أن يقال: نِعْمَ الرجلُ مَنْ مَدَحْتَ وبِئْسَ الشخصُ مَنْ ذَمَمْتَ ، كما قال عمرو بن مَعْدِيكَرِب وقد سئل عن قومه : نِعْمَ القومُ قَوْمِي عند السيفِ المسلولِ والمالِ المسئولِ . ويكون تقدير الكلام في قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، أي الممدوح من الرجال زيدٌ . وقد يجوز أن يُقتصر على ذكر الجنس ويُضمر المقصود بالمدح والذم ، اكتفاء بتقدم ذكره ، فيقال: نعم الرجل وبئس العبد ، وفي التنزيل العزيز: (وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) [ص ٣٠/٣٨] ، أي: نعم العبد سليمان ، فحذف اسمه لتقدم ذكره وعِلْمِ المخاطب به ، وعند قوم أن وَضْعَ نِعْمَ وبِئْسَ للاقتصاد في المدح والذم ، قال:**

---

[49] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١١.١٠

[50] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢١

وليس كذلك ، بل وَضْعُهُما للمبالغة ، ألا ترى إلى قوله في تعظيم صفاته: (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلاكُمْ فَنِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) [الحج ٧٨/٢٢] " [٥١].

ولم يشر إلى تكرار المسألة في مادة (بيس) . ولو أن ابن منظور نهج نهجا واحدا في الإحالة ، وجعلها دائما على ما سبق ذكره لكان أفضل .

وابن منظور أحيانا لا يحيل ، فمن ذلك قوله في مادة (ورد) : " **يقولون : هذا أمر يعرفه الصَّادِرُ والوارِدُ ، ووجه الكلام أن يقال: الوارِدُ والصَّادرُ ؛ لأنه مأخوذ من الوِرْدِ والصَّدْرِ ، ومنه قيل للخادِع : يُورِدُ ولا يُصْدِرُ ، ولمّا كان الوِرْدُ يقدم الصَّدْرَ وَجَبَ أن تُقَدَّم لفظة الوارِدِ على الصادر "** [٥٢].

وفي مادة (صدر) : " **يقولون: هذا أمر يعرفه الصادرُ والواردُ ، ووجه الكلام أن يقال: الواردُ والصادرُ ، ولما كان الوِرْدُ يقدم الصَّدْرَ وَجَبَ أن تقدم لفظة الوارد على الصادر "** [٥٣].

سابعا : أسلوب ابن منظور في الاختصار :

والآن نلقي نظره على أسلوب ابن منظور في الاختصار والتهذيب ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الغرض يأتي عند ابن منظور في المقام الثاني بعد الترتيب ، وقد كان حرصه على سلامة الترتيب يضطره إلى التكرار في مواضع عديدة ، كما مر بنا .

---

[51] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٦ . وانظر أيضا مادتي (فمم) و(فوه) ، اللوحتان رقم ٣٥ ، ٣٩ ، ومادتي (بقا) و(خلا) ، اللوحتان رقم ٤٠ ، ٤٢ ، حيث أحال في هذه المواضع على المادة المتأخرة التي لم تأت بعد .

[52] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٣

[53] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٨ ، ومثل ذلك في مادتي (صغر) و(كبر) ، اللوحتان رقم ١٨ ، ١٩، ومادتي (عتب) ، و(عتم) ، اللوحتان رقم ٦.٥ ، ٣٥ ، ومادتي (فرث) و(سرجن) ، اللوحتان رقم ٨ ، ٣٨ ، فلم يُحِل في المواضع المذكورة .

وأول مـا نلحظـه فـي هـذا الـشأن أن ابـن منظـور يحـذف كثيـرا مـن الاستطرادات والحكايات التي يوردها الحريري ، ففي مادة (قرب) يقول : " **قال الحريري: ويقولون: هو قَرَابَتِي ، والصواب: هو ذُو قَرَابَتِي ، وأنشد: [البسيط]**

يَبْكِي الغريبُ عليه ليس يَعْرِفُه وذو قَرَابته في الحيِّ مَسْرُورُ " [٥٤].

والذي ذكره ابن منظور هو خلاصة ما أورده الحريري في الدرة ، في حين أن المسألة في الدرة تحتوي على الحكاية المشهورة التي حكاها أبو القاسم بن الأنباري بسنده عن عبيد بن شربة الجرهمي ، ومن جهة أخرى فقد اقتصر ابن منظور بالبيت موضع الشاهد في الحكاية ، بينما أورد الحريري ستة أبيات ، منها البيت المذكور بطبيعة الحال [٥٥].

والحكايات أو الاستطرادات التي يوردها ابن منظور في التهذيب يوردها على سبيل الاستحسان في الغالب ، وليس لأنها تضيف شيئا للمعنى ، ففي مادة (ذنب) قال ابن منظور: " **يقولون للبسرة إذا بدا الإرطاب من أسفلها مذنَّبة بفتح النون ، والصواب: مذنِّبة بكسر النون** " [٥٦] ، والمسألة كان يمكن الاكتفاء بها هكذا ، ولكنه أتبعها بحكاية جمعت بين الكسائي وأبي محمد اليزيد في مجلس هارون الرشيد ، بينما حذف تعليق الحريري بعد ذلك في قوله : " **وليس سهو الكسائي فيما أزلقه فيه اليزيدي مما يقدح في فضله أو ينبئ عن قصور عمله ، إذ لا خفاء باشتمال علمه على أن البسرة إذا أرطبت من قبل ذَنَبها قيل لها : مُذَنّبة ، فإذا بلغ الارطاب نصفها قيل لها : مجزّعة ، فإذا بلغ ثلثها قيل لها : حلقانة ومحلقنة ، وإذا رطبت جميعها قيل لها : معوة** " [٥٧].

---

54 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٦

55 انظر الدرة (و) ٣٣ ، والدرة (ض) ٧٣ ، والدرة (ك) ٥٦

56 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥

57 الدرة (و) ص ٢٥.٢٤ ، والدرة (ض) ٥٥.٥٤ ، والدرة (ك) ٤٣.٤٢

فكل من الحكاية وتعليق الحريري بعدها يمكن الاستغناء عنه في هذه المسألة ، وإن كان ذكر استطراد الحريري أكثر التصاقا بالمسألة ، ولكن ابن منظور آثر ذكر الحكاية فقط ، استحسانا منه لا غير .

وابن منظور يعمد إلى التخفف من كل ما يمكن التخفف منه ولا يؤثر على المعنى المطلوب ، كما في مادة (جنب) : " **يقولون لمن أصابته الجنابة : قد جُنِب ، فيوهمون ؛ لأن معنى جُنِب: أصابته ريح الجنوب ، فأما من الجنابة فيقال فيه: أُجْنِب ، وجوّزوا فيه: جَنِب واشتقاقه من الجَنابة ، وهي البُعْد ، فكأنه سُمي بذلك لتباعده من المساجد إلى أن يغتسل** " [٥٨].

بينما المسألة في الدرة على النحو التالي : " **ويقولون لمن أصابته الجنابة : قد جُنِبَ ، فيوهمون فيه لأن معنى جنب : أصابته ريح الجنوب ، فأما الجنابة فيقال فيه : أجنب ، وجَوَّز أبو حاتم السجستاني فيه جنب واشتقاقه من الجنابة ، وهي البعد فكأنه سمى بذلك لتباعده عن المساجد إلى أن يغتسل ، فأما قول ابن عباس رضي الله عنه : الإنسان لا يجنب والثوب لا يجنب ، فأراد به أن الإنسان لا يجنب بمماسة الجنب وكذلك الثوب إذا لبسه الجنب** " [٥٩].

فقد اعتبر ابن منظور قول ابن عباس رضي الله عنهما استطرادا لا يضيف جديدا للمسألة ، فحذفه ، كما تخفف حتى من أسماء الشيوخ ، مثل أبي حاتم السجستاني ، فذكر قوله دون الإشارة إليه [٦٠].

---

58 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٤

59 الدرة (و) ص ٧٤ ، والدرة (ض) ١٦٣ ، والدرة (ك) ١٢٣.١٢٢

60 ومثل تلك المواضع كثير ، انظر على سبيل المثال : مادة (نوف) وكلامه حول لفظ (نيف) ، لوحة رقم ٢٧ ، وحذفه لما ورد في الدرة (و) ١٠٧ ، والدرة (ض) ٢٣٤، والدرة (ك) ١٧٣.١٧٢ في رهان أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع المشركين بعد نزول أول سورة الروم . وكذلك حذفه حوار بين عروة بن أذينة وسكينة بنت الحسن رضي الله عنه ، قارن بين مادة (وهب) في التهذيب لوحة رقم ٦ ، وبين ما ورد في الدرة (و) ٦٨.٦٧ ، والدرة (ض) ١٤٩.١٤٨ ، وحذفه بعض الشواهد التي أوردها الحريري في الدرة (و) ص ٩٢.٩١ ، والدرة (ض) ٢٠٢.٢٠٠ ، والدرة (ك) ١٤٩.١٤٧ من المسألة الأولى من باب (وحد) ، لوحة رقم ١٣.١٢ ،

وابـن منظـور يتخفـف كـذلك مـن اسـتطرادات الحريـري فيمـا ينقلـه عـن النحويين ، فمن أمثلة ذلك ما ذكره ابن منظور في المسألة الأولى في مادة (بين) : " **يقولون: المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة (بين) ، فيوهمون فيه ، والصواب فيه أن يقال: بين زيد وعمرو ، كما قال سبحانه: (مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ) [النحل ٦٦/١٦] والعلة فيه أن لفظة (بين) تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع ، كقولك: الدار بينهما والمال بين الإخوة ، وأما قوله عز وجل: (مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَؤُلاءِ وَلاَ إِلَى هَؤُلاءِ) [النساء ١٤٣/٤] فإن لفظة (ذلك) تؤدي عن شيئين وتنوب مناب لفظتين ، وتقديره: مذبذبين بين الفريقين ، وقد كشف سبحانه هذا التأويل بقوله: : (لاَ إِلَى هَؤُلاءِ وَلاَ إِلَى هَؤُلاءِ)** " [٦١].

بينما الحريري كان قد أورد في الدرة بعد ذلك ما يلي : " **ونظيره لفظة أحد في قوله تعالى (لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) [سورة البقرة ٢٨٥/٢] وذلك أن لفظة أحد تستغرق الجنس الواقع على المثنى والجمع وليست بمعنى واحد بدليل قوله تعالى (يا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ) [سورة الأحزاب ٣٢/٣٣] وكذلك إذا قلت : ما جاءني أحد فقد اشتمل هذا النفي على استغراق الجنس من المذكر والمؤنث وللمثنى والمجموع ، فإن اعترض معترض بقول امرئ القيس : بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ ، فالجواب أن الدَّخُول اسمٌ واقع على عدة أمكنة فلهذا جاز أن يعقب بالفاء كما يقال : المال بين الإخوة فزيد ، ومثله قوله تعالى (يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ) [سورة النور ٤٣/٢٤] وإنما ذكر السحاب وهو جمع لأنه من قبيل الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء وهذا النوع من الجمع مثل الشجر والسحاب والنخل والنبات يجوز تذكيره وتأنيثه ، كما قال سبحانه في سورة القمر**

وقارن أيضا بين ما ورد في مادة (منذ) ، لوحة رقم ١٤ ، وبين ما ورد في الدرة (و) ص٤٦ ، والدرة (ض) ١٠١ ، والدرة (ك) ٧٧.٧٦ ، وقارن كذلك بين ما ورد في المسألة الأولى من مادة (ثدأ) ، لوحة رقم ٣ ، بما ورد في الدرة (و) ١١٧ ، والدرة (ض) ٢٥٥ ، والدرة (ك) ١٨٨.١٨٧

[61] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٧ . ٣٨

(كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [سورة القمر ٢٠/٥٤] وقال تعالى في سورة الحاقة (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [سورة الحاقة ٧/٦٩] قال الشيخ الرئيس أبو محمد رضي الله عنه : وأظن أن الذي وهمهم لزوم تكرير لفظة (بين) مع الظاهر ما رأوه من تكريرها مع المضمر في مثل قوله عز وجل (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ) [سورة الكهف ٧٨/١٨] وقد وهموا في المماثلة بين الموطنين وخفي عليهم الفرق الواضح بين الموضعين ، وهو أن المعطوف في الآية قد عطف على المضمر المجرور الذي من شرط جواز العطف عليه عند النحويين من أهل البصرة تكرير الجار فيه كقولك : مررت بك وبزيد ، ولهذا لحنوا حمزة في قراءته (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [سورة النساء ١/٤] حتى قال أبو العباس المبرد : لو أني صليت خلف إمامٍ فقرأ بها لقطعتُ صلاتي ، ومَن تَأَوَّلَ فيها لحمزة جعل الواوَ الداخلة على لفظة الأرحام واو القسم لا واو العطف . وإنما لم يُجِز البصريون تجريد العطف على المضمر المجرور لأنه لشدة اتصاله بِمَا جَرَّه يَتنزل منزلة أحد حروفه أو التنوين منه ، فلهذا لم يَجُز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين ولا على أحد حروف الكلمة ، فإن قيل : وكيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب بغير تكرير وامتنع العطف في المضمر المجرور إلا بالتكرير ؟ فالجواب عنه أنه لما جاز أن يعطف ذانك الضميران على الاسم الظاهر في مثل قولك : قام زيد وهو ، وزرت عمرا وإياك ، جاز أن يعطف الظاهر عليهما فيقال : قام هو وزيد وزرتك وعمرا ، ولمّا لم يَجُزْ أن يُعطف المضمر المجرور على الظاهر إلا بتكرير الجار في مثل قولك : مررت بزيد وبك ، لم يجز أن يُعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضاً نحو : مررت بك وبزيد ، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية " [٦٢].

فكل ما سبق لم يورده ابن منظور في هذه المسألة في باب **(بين)** ، كما لم يورد استطراده بذكر لفظة **(أحد)** في بابها ؛ وهو في ذلك محق ، فما أورده

---

[62] الدرة (و) ٣٧.٣٦ ، والدرة (ض) ٨٣.٨٠ ، والدرة (ك) ٦٣.٦١

الحريري يمكن التخفف منه في التهذيب ، كما أن ما ورد حول لفظة (أحد) ليس من قبيل الصواب والخطأ ، الذي هو موضوع الكتاب ، وإنما هو مجرد استشهاد لتقريب المعنى.

وإذا كان الحريري قد ذكر علة دخول تاء التأنيث في فعول بمعنى مفعول وامتناعه من دخولها في فعول بمعنى فاعل ، فإن ابن منظور قد ذكر المسألة والشاهد عليها من الشعر ، وحذف ذلك التعليل مكتفيا بقوله : " **وذكر النحاة في امتناع الهاء من هذه الصفات علا هي مذكورة في كتبهم** " [٦٣].

ومن اللافت للنظر في منهج ابن منظور ، أن التهذيب عنده لا يتوقف عند حدود الترتيب والتلخيص ، واختيار ما ينبغي أن يُذكر أو يُحذف في كل مسألة ، حيث نجد بصمات متفرقة لابن منظور في التهذيب ، من ذلك أنه لا يُلزم نفسه بالنقل من الكتاب حرفا حرفا ، وذلك واضح في طول الكتاب ، ونجده أحيانا ينسب بعضا مما لم ينسبه الحريري من الشواهد في الدرة ، نقلا عن ابن بري أوغيره ، من ذلك ما ورد في مادة (توث) : " **قلت: قال ابن بري إن أبا حنيفة الدينوري ذكره بالثاء المثلثة ، وأنشد لمحبوب بن أبي الْعَشَنَّط النهشلي : [البسيط]**

لَروضةٌ من رياض الحَزْن أو طَرَفٌ من الْقُرَيَّةِ حَزْنٌ غيرُ مَحْرُوثِ

أَحْلَى وأَشْهَى لِعَيْنِي إنْ مَـرَرْتُ به مِن كَرْخِ بَغْدَاذ ذي الرُّمَّانِ والتُّوثِ" [٦٤].

فهذان البيتان أوردهما الحريري دون نسبة [٦٥]، في حين نسبهما ابن منظور في التهذيب نقلا عن ابن بري .

---

[63] انظر التهذيب ، لوحة رقم ٩ ، قارن كذلك بين مواد (لجج) ، و(شكر) ، و(صبر) ، و(خون) ، لوحات رقم ٩ ، ١٨ ، ١٨ ، ٣٨ على الترتيب ، وبين ما أورده الحريري في الدرة (و) ص ٦٨، والدرة (ض) ١٥٠ ، والدرة (ك) ١١٢. ونظير ذلك حذفه تعليل تصغير (عقرب) على (عقيرب) ، قارن بين مادة (عقرب) في التهذيب ، لوحة رقم ٦ ، وبين ما ورد في الدرة (و) ص ٤١ ، والدرة (ض) ٩٢ ، والدرة (ك) ٦٩ .

[64] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٦

[65] الدرة (و) ص ٣٩ ، والدرة (ض) ٨٧ ، والدرة (ك) ٦٦

وما سبق بيانه من منهج ابن منظور هو ديدنه في التهذيب ، في غالب المواضع ، وهو بهذا متفق مع منهجه الذي أبان عنه في مقدمة كتابه حين قال : " **ولم أترك من الكتاب إلا إما تعليل لغة فهي في الكتب مبسوطة ، أو حكاية ليست بهذا الغرض منوطة** " [٦٦]. ولكن هذا المنهج على الرغم من شيوعه في التهذيب ، إلا أن ابن منظور خالفه في مواضع ، وبصور مختلفة .

فمن ذلك أن حذفه من التعليل يكون أحيانا مخلا ومؤثرا في فهم المراد ، فنرى الحريري مثلا يقول: " **ويقولون : هو سَدادٌ من عَوَز ، فيلحنون في فتح السين كما لحن هشيم المحدث فيها ، والصواب أن يقال بالكسر ، وجاء في أخبار النحويين أن النضر بن شميل المازني استفاد بإفادة هذا الحرف ثمانين ألف درهم ومساق خبره ما أخبرنا به أبو علي بن أحمد التستري ...** " ثم ساق حكاية طويلة [٦٧]. أما ابن منظور فقد اكتفى في مادة (سدد) بقوله: " **يقولون: هو سَدَاد من عَوَز ، فيلحنون في فتح السين كما لحن هُشَيْم المُحَدِّث فيها ، والصواب أن يقال بالكسر** " [٦٨].

وقد كان من الأولى والمناسب حذف تلك الحكاية لطولها ، أما غير المناسب فهو إقحام اسم (هشيم) في إشارة إلى قصة لم يشر إليها ، والبديل الآخر كان اختصار القصة والاكتفاء بموضع الشاهد منها .

ومثل ذلك قول الحريري : " **ويقولون في الأمر للغائب والتوقيع إليه : يعتمد ذلك ، بحذف لام من الفعل ، والصواب إثباتها فيه وجزمه بها لئلا تلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الأمر ، وعلى ذلك جاءت الأوامر في القرآن وفصيح الكلام والأشعار فأما قول الشاعر : [الوافر]**

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ زيالاَ

---

66 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣

67 الدرة (و) ص ٦٤.٦٥ ، والدرة (ض) ١٤١ .١٤٢، والدرة (ك) ١٠٥.١٠٧

68 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١١

فهو عند البصريين من ضرورات الشعر الملجئة إلى تصحيح النظم وإقامة الوزن وأما قوله تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ [سورة إبراهيم ٣١/١٤] فإنما جزم يقيموا لوقوعه موقع جواب الأمر المحذوف الذي تقديره لو ظهر : قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا ، وجواب الأمر مجزوم لتلمح معنى الجزاء فيه كما قال سبحانه ﴿ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا ﴾ [سورة البقرة ٦١/٢] وأصل هذه اللام الكسر كما كُسرت لام الجر مع الظاهر ، فإن دخلت عليها الواو والفاء أو ثم ، جاز كسرها على الأصل وإسكانها للتخفيف إلا أن الاختيار أن تسكن مع الفاء والواو لكونهما على حرف واحد لا يمكن السكوت عليه وأن تُكسر مع ثم لأنها كلمة بذاتها ، وبهذا أخذ أبو عمرو بن العلاء فقرأ : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً ولْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ [سورة التوبة ٨٢/٩] بإسكان اللام مع الفاء والواو ، وقرأ : ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ [سورة الحج ١٥/٢٢] بكسر اللام مع ثم" [٦٩].

وفي المقابل نجد ابن منظور يهذب المسألة السابقة في مادة (لوم) قائلا: " **يقولون في الأمر للغائب والتوقيع: يَعْتَمِدْ ذلك ، بحذف لام الأمر من الفعل ، والصواب إثباتها فيه وجزمه بها ؛ لئلا تلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الأمر ، وعلى ذلك جاءت الأوامر في القرآن العزيز وفصيح الكلام والأشعار** " [٧٠].

فبعض ما حذفه ابن منظور في المسألة السابقة أساس في فهمها ، وما ذكره وحده يلفه بعض الغموض الذي كان يحتاج إلى توضيح .

وإذا كان الحذف في بعض المواضع مخلا ، فالعكس موجود أيضا ، حيث إن ابن منظور كان يخالف منهجه ويستطرد في مواضع لا تحتاج إلى استطراد ، مثال ذلك ما ذكره في باب الفوائد ، حيث ذكر عدة أمثال في أثناء حديثه على جواز إيراد أو إلغاء (أن) بعد لفظتي (عسى) و(كاد) : " **وقد نطقت**

---

[69] الدرة (و) ص ٧٠ ، والدرة (ض) ١٥٥ ، والدرة (ك) ١١٦

[70] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٥

العرب بعدة أمثال في (كاد) أُلْغِيت (أنْ) في جميعها ، فقالوا : كاد العروس يكون ملكا ، كاد المنتعل يكون راكبا ، كاد الحريص يكون عبدا ، كاد الفقر يكون كفرا ، كاد البيان يكون سحرا ، كاد النعام يكون طيرا ، كاد البخيل يكون كلبا ، كاد السيء الخلق يكون سَبُعا " [71].

وكان يمكنه الاكتفاء بذلك ، فالفائدة تمت حينئذ ، ولكنه أتبعها بذكر حكاية من خزعبلات العرب ، عن محاجاة امرأة من الجن لنفر من العرب ، وهي زيادة تنافي روح التهذيب ، ولم يكن ثمة داع لذكرها .

وكذلك ما أورده ابن منظور في مادة (نشم) : " **يقولون لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر: قد نَشَّب فيه ، ووجه الكلام أن يقال: نَشَّم فيه بالميم ؛ لاشتقاقه من قولك: نَشَّم اللحم إذا بدأ التغير فيه ، وعلى هذا جاء في مقتل عثمان رضي الله عنه: فلما نَشَّم الناسُ في الأمر ؛ أي ابتدءوا في التوثب على عثمان والنيل منه ، وكان الأصمعي يرى أن لفظة (نشم) مما لا يستعمل إلا في الشر ، وأن منها اشتقاق قولهم: [الطويل]**

.... دقوا بينهم عطر مَنْشِم

لا أن هناك على الحقيقة عطرا يُدَقّ . وقيل: بل مَنْشِم عَطّارة ما تَطَّيب بعطرها أحد ، فبرز لقتال إلا وقُتِل أو جُرِح ، وقيل بل الإشارة إلى عَطَّارة أغار عليها قوم وأخذوا عطرا كان معها ، فأقبل قومها إليها ، فمن شموا منه رائحة العطر قتلوه ، ومَن أوَّله على هذا قال: عطرُ مَن شَمّ ، فجعلوه مركبا من كلمتين ، وقيل: الكناية فيه عن عروق السنبل الذي يقال إنه سم ساعة . وذكر ابن الكلبي أنها امرأة من خزاعة كانت تبيع العطر ، فتطيب بعطرها قوم وتحالفوا على الموت فتفانوا . وقيل بل هي صاحبة يسار الكواعب ، وكان يسار هذا عبدا أسود يرعى الإبل ، إذا رأته النساء ضحكن منه ، فيتوهم أنهن يضحكن من حسنه ! فقال يوما لرفيق له: أنا يسار الكواعب ، ما رأتني حرة إلا عشقتني ، فقال له رفيقه: يا يسارُ اشربْ لبنَ العِشار وكُلْ لحمَ الحُوار وإياك وبنات الأحرار

---

[71] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥٢

، فأَبَى وراود مولاته على نفسها ، فقالت له مكانك حتى آتيك بطيب أُشِمُّك إياه ، فأتته بموسى ، فلما أدنى أنفه إليها لتُشِمّه جدعته " [٧٢].

فقد كان بإمكان ابن منظور الوقوف بتلك المسألة حتى قوله " **دقوا بينهم عطر منشم**"، أما باقي المادة فهو استطراد ، قد لا يكون مناسبا للتهذيب ، مع تسليمنا بفائدته ، إذ الفائدة ليست هي الفصل في الذكر أو الحذف ، وإلا لذكر كل شيء ورد في كتاب (الدرة) .

ومن الأمور التي تعتبر خروجا عن منهج التهذيب عند ابن منظور ، ذكرُه المسائل التي أوردها الحريري على سبيل التنبيه على صحة قول من الأقوال ، وليس تصحيحا لخطأ من الأخطاء ، والحق أن هذا ليس خروجا عن المنهج عند ابن منظور وحده ، فهو خروج من الحريري قبله عن موضوع كتابه ، ومن ذلك ما ورد في مادة (حسس) : " **من كلامهم: ضُرِبَ فلانٌ فما قال حَسّ ولا بَسّ ، ومنهم من ينونها ، وفي الخبر أن طلحة لما أُصيبت إِصْبَعُه يوم أُحُدٍ قال: حَسّ ، فلما بلغتْ كلمتُه النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: " لولا أنّ طلحةَ قال حَسّ لطار مع الملائكة** " [٧٣].

وقد أشار ابن بري في حواشيه على الدرة ، والشهاب الخفاجي في شرحه عليها في أكثر من موضع ؛ أن الحريري أورد عددا من المسائل ليست من شرط كتاب الدرة ، وليست من أوهام العوام فضلا عن الخواص [٧٤]. فمثل تلك المسائل كان الأولى بابن منظور التخفف منها ، وعدم إيرادها في تهذيبه .

ثامنا : التعليق والتعقيب عند ابن منظور في (تهذيب الخواص) :

---

72 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٦

73 تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢١

74 انظر على سبيل المثال : حواشي ابن بري ص ٧٧٨ في حديثه عن تعريف الاسمين المتضايفين ، وهي في مادة (ثوب) في التهذيب ، لوحة رقم ٤

ومن تمام الحديث عن منهج ابن منظور في تهذيبه لدرة الغواص ؛ الإشارة إلى أسلوبه في التعليق والتعقيب على بعض المسائل التي أوردها ، وابن منظور في مقدمة التهذيب لم يشر إلى أنه سيعلق على الحريري ، ولكن كما أشرنا ، فالتعليق يندرج تحت مفهوم التهذيب عنده ، والملاحظ أن ابن منظور لم يكثر من التعليق ، فقد علَّق على ٥٩ مسألة فقط من ٣٦٢ مسألة وردت في التهذيب .

وأتت جل تعقيبات ابن منظور مقتضبة ، يستغرق أكثرها سطرا واحدا في الغالب ، يصدره بقوله : " **قلت** " ، أو : " **قال اللغويون** " ، أو : " **وفي كتب اللغة** " ، وما شابه ذلك ، مثل قوله في مادة (سأل) : " **قلت : في كتب اللغة : والفقير يسمى سائلا** " [٧٥]. ولم يطنب في تعليقه إلا في بضع مسائل في الكتاب كله ، لعل أكبر تعليقاته حجما ما ورد في مادة (سأر) حيث قال : " **قلت: وفي كتب اللغة: وسائِرُ الناس : جَمِيعُهم ، وسار الشيء لغة في سائره وساره جميعه ، قال أبو ذُؤَيْبٍ يصف ظَبْيَةً : [الطويل]**

وسَوَّدَ ماءُ الْمَرْدِ فَاهَا فلونُه كَلَوْنِ النُّوقِ وهي أَدْمَاءُ سَارُها

أي سائرها ، وقال الأزهري في التهذيب: أما قوله: وسائر الناس همج ، فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي ، فتقييده وقوله إن (سائر) في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي دليل لمن يستعمل (سائر) في غير هذه المواضع بمعنى الجميع " [٧٦].

ولم ينسب تعليقاته إلى قائليها إلا قليلا ، مثل قوله في مادة (مصح) : " **قلت : وقد رد عليه ابن بري فقال : الصواب مَسَحَ اللهُ ما بك ، قال: وكذا ذكره الهروي في (الغريبين): يقال: مَسَحَ الله ما بك ، أي غسل عنك الردى وطَهَّرك**

---

[75] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٠

[76] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٧ ، وهو في اللسان (سير) ٣٩٠/٤ و(سأر) ٣٤٠/٤ ، وحواشي ابن بري ٧٣٠.٧٣٢ ، ويساويه تقريبا في الحجم تعليقه في مادة (فضل) ، وسيرد بعد قليل .

من الذنوب . قال: وأما قوله : الصواب مَصَحَ بالصاد فغلط ؛ لأن مَصَحَ فِعْلٌ لا يتعدى إلا بالباء أو بالهمزة ، يقال: مَصَحْتُ بالشيء أي ذهبت به ، فلو كان بالصاد كما قال لقال: مَصَحَ الله بما بك ، أو أَمْصَحَ الله ما بك " [٧٧].

ومثل قوله في (هوش) : " **قلت: قال الجوهري في ترجمة (شيش) : التَّشْوِيش: التخليط ، وقد تَشَوَّشَ عليه الأمرُ "** [٧٨].

وقوله في (زوج) : " **قلت: في كتب اللغة: قال ابن شميل : الزوج اثنان ، كل اثنين زوج ، يقال: اشتريت زوجين من خفاف أي أربعة ، قال: وأنكر النحويون ذلك "** [٧٩].

وقد تتبعت تعليقات ابن منظور . المنسوب منها لقائليها وغير المنسوب . ووجدت أنها مأخوذة إما من حواشي ابن بري ، وإما من لسان العرب ، بالنص في العادة ، فمن أمثلة نقله عن ابن بري قوله في (معع) : " **قلت : وقد رد عليه الشيخ ابن بري رحمه الله فقال: لا يمنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو ، واختصم جعفر مع بكر ؛ بدليل جواز : اختصم زيد وعمرو ، واستوى الماء والخشبة ، وواو المفعول معه هي بمعنى (مع) ومقدرة بها ، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة ، فكذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة ، واستوى في هذا مثل اختصم ، أعني في المساواة تكون بين اثنين فصاعدا كالاختصام ، كقولهم: استوى الحر والعبد في هذا الأمر ، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز فيها دخول (مع) "** [٨٠].

ويلاحظ أن ابن منظور في تعليقاته لم يذكر لسان العرب في أي مرة نقل فيها منه ، وإنما كان يذكر اسم القائل مباشرة دون الإشارة إلى اللسان ، ومن

---

[77] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ١٠ ، وهذا التعليق في اللسان (مصح) ٥٩٨/٢ ، وحواشي ابن بري ٧٣٨

[78] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٢ ، وهو في اللسان (شوش) ٣١١/٦

[79] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٨ ، وهو في اللسان (زوج) ٢٩٢

[80] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٥ ، وهو في حواشي ابن بري ٧٤٦.٧٤٧

الأمثلة على ذلك قوله في مادة (بيض) : " **قلت: قال اللغويون الكوفيون: تقول: فلان أبيض من فلان ، ويحتجون بقول الراجز: [الرجز]**

جاريةٌ في دِرْعِها الْفَضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِن أُخْتِ بني إباضِ

قال المبرد : وليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه " [٨١].

ومن ذلك قوله تعليقا على (قفل) : " **قلت : قال أبو منصور** [٨٢] **: سميت القافلة قافلة تفاؤلا بقفولها عن سفرها الذي ابتدأته . قال: وظن ابن قتيبة أن عوام الناس يَغْلَطون في تسميتهم الناهضين في سفر أنشئوه قافلة ، وأنها لا تسمى قافلة إلا منصرفة إلى وطنها ؛ قال: وهذا غلط ، ما زالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلا بأن ييسر الله تعالى لها القفول ، وهو شائع في كلام فصحائهم إلى اليوم** " [٨٣].

ففي التعليقين السابقين ، ذكر ابن منظور كلا من : المبرد ، وأبي منصور الأزهري ، وابن قتيبة ، ولم يذكر أنه نقل ذلك من لسان العرب .

والموضع الوحيد الذي نقل فيه ابن منظور تعليقه عن غير حواشي ابن بري ، ولسان العرب ، كان في مادة (بعث) ، نقل فيه عن ابن جني في شرح ديوان المتنبي ، قال : " **قلت : وقد ذكر ابن جني في (شرح ديوان المتنبي) أن أبا علي أجازه في الأمرين جميعا ، قال: والقياس أيضا يجيزه** " [٨٤] . وهذا التعليق غير مذكور في الحواشي أو اللسان ، وهو في شرح الخفاجي ذكره دون ذكر أبي علي ، مما يعني أن الخفاجي نقله غالبا عن ابن منظور .

ونظرا لاقتضاب ابن منظور في تعليقاته ، فقد خلت تلك التعليقات من الشواهد الشعرية ، باستثناء بضع شواهد فقط ، أبرزها ما ورد في تعليقه في مادة

---

[81] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٣ ، وهو بالنص في اللسان (بيض) ١٢٢/٧

[82] المقصود به الأزهري صاحب معجم تهذيب اللغة .

[83] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٢٣ ، وقوله في اللسان (قفل) ٥٦٠/١١

[84] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٧ ، وقد نقله الخفاجي في شرحه ١٢٨

(فضل) ، والذي نقله عن ابن بري حيث يقول : " **قلت: قال الشيخ ابن بري رحمه الله : هذه المسألة أول مَن منعها الزجاج ، وأجازها ابن خالويه رواية ودراية ، فالرواية ما حكى الأصمعي أن الفرزدق سئل عن نصيب فقال: هو أشعر أهل جلدته ، ومثله قولهم: علي أفضل بنيه ، والدراية أن يكون أفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة ، كقوله عز وجل: (يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ) [البقرة ١٢١/٢] أي حق التلاوة ، ومما يقوي ذلك قول الشاعر: [الطويل]**

فَتَلْتُمْ بِعَبْدِ اللهِ خَيْرِ لِدَاتِهِ ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وأَجْزَعَا

فقوله: خير لداته بمنزلة أفضل لداته . ومثل: [الطويل]

ولم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا

ومثله قول [أبي] عبد الرحمن العتبي يرثي علي بن سهل: [المنسرح]

يا خير إخوانه وأعطفهم عليهم راضيا وغضبانا " [٨٥]

ومن المواضع التي جمع فيها ابن منظور بين الحواشي واللسان ، قوله في (حمم) : " **قال ابن بري : وقد استعملت الحواميم والطواسين من غير ذكر (آل) / وأنشد أبو عبيدة: [الرجز]**

وبالطَّوَاسِين التي قد ثُلِّثَتْ

وبالْحَوَامِيمِ التي قد سُبِّعَتْ " [٨٦].

فهذا الكلام منقول عن حواشي ابن بري ، باستثناء رواية البيتين ، حيث استبدل ابن منظور الأبيات المذكورة في الحواشي برواية البيتين المذكورين في لسان العرب [٨٧].

---

[85] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٢.٣١ ، وقوله بنصه في حواشي ابن بري ٧٣٦.٧٣٥

[86] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٣٤.٣٣

[87] البيتان كما هاهنا في اللسان (حمم) ١٥١/١٢ ، وكلام ابن بري والبيتان بلا نسبة ضمن ثلاثة أبيات في حواشي ابن بري ٧٣٩ برواية: " حلفت بالسبع اللواتي طُوِّلت * وبمئين بعدها قد أُمْئِيَت / وثمانٍ ثُلِيت فكُرِّرت * وبالطواسيم اللواتي ثُلِّثت / وبالحواميم اللواتي سُبِّعت * وبالمفصَّل اللواتي فُصِّلت " .

وإذا كان ابن منظور قد نقل تعليقاته عن حواشي ابن بري ، ولسان العرب ، ونقل مرة واحدة عن شرح ديوان المتنبي ، فهناك تعليق واحد لم ينقل فيه ابن منظور ، هو المذكور في مادة (ركب) حين قال : " **قلت: الذي أشار إليه الحريري رحمه الله في هذا هو الواهم فيه ، وإنا معاشر كتاب الإنشاء لا نعني بذلك إلا رِكاب السروج السلطانية ؛ أدبا مع ملوكنا ، لا نقول: سار السلطان وإنما نقول: سار الرِّكابُ الشريف ؛ كناية عن ذلك** " [88].

وختاما ، فإننا نستطيع أن نقول إن ابن منظور . رحمه الله . قد استطاع من خلال كتاب (تهذيب الخواص) تحقيق ما يزيد عن ٩٠% من هدفه من ترتيب وتهذيب (درة الغواص) للحريري ، فالكشف عن مسائل الدرة أضحى أيسر وأسهل ، وتخفف من كثير من استطرادات الحريري ، كما أنه نقل في مواضع عديدة مخالفة الحريري مع اللغويين والنحاة . وذلك على الرغم من أنني يغلب على ظني أن ابن منظور لم يقم بتبييض وتنقيح كتاب (تهذيب الخواص)[89] ، ومن هنا كانت هذه الملاحظات والمآخذ اليسيرة ، التي لا تنال من قيمة الكتاب.

تاسعا : أهم النتائج :

١. أن مصطلح التهذيب عند ابن منظور لا يرادف الاختصار ، وإنما هو اختصار مشروط بالبيان والوضوح .
٢. أن التعليق والتعقيب جزء لا يتجزأ من منهج ابن منظور في التهذيب .

---

[88] تهذيب الخواص ، لوحة رقم ٥٥ ، وقد نقل الخفاجي هذا الكلام في الشرح ٤٧٩ نقلا عن (تهذيب الخواص) قائلا : " قال الأنصاري " ، ويعني به ابن منظور .

[89] بدا لي من معايشة مخطوط (تهذيب الخواص) في أثناء تحقيقه ، أنه كان مسودة قبل نهائية للكتاب ، لم يتسن لابن منظور مراجعتها بعد كتابتها ، أو لعله كان مشغولا بما يرى أنه أكثر أهمية ، وهناك أكثر من شاهد على ذلك ، فالخط ليس خط رجل يكتب لغيره ، بل هو يكتب لنفسه ، وفي المخطوط عدة مواضع غير مستقيمة ، لم تكن لتمر على رجل بخبرته وحنكته في التهذيب والاختصار ، كما أن خط ابن منظور فيه ليس الخط المعتاد له في مخطوطات أخرى معروفة ، وإن كان يمكن تعليل ذلك بكبر سنه آنذاك (توفي ابن منظور عام ٧١١ هـ) .

٣. أن منهج ابن منظور في ترتيب وتبويب (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، هو ذاته منهجه في ترتيب وتبويب معجم (لسان العرب) من قبل ، باستثناء إضافة بابين في (تهذيب الخواص) .

٤. هناك بعض المآخذ على ابن منظور في الترتيب والتبويب ، فقد وضع عددا من الألفاظ في غير مواضعها ، كما أهمل ذكر عدد آخر من الألفاظ المذكورة في درة الغواص ، على الرغم من أهميتها .

٥. كرر ابن منظور ذكر عدد من المسائل التي تحتوي على أكثر من لفظ محوري ، وكان يذكر تعليلها مفصلا في أول موضع ترد فيه ، ثم يذكره مختصرا في المواضع التالية . وقد يكتفي بذكر المادة دون تعليلها . ويحيل على الموضع المتقدم . وإن كان قد خالف هذا المنهج في عدد قليل من المواضع .

٦. الأصل عند ابن منظور هو حذف استطرادات الحريري في درة الغواص ، ومخالفته لهذا الأصل محدودة .

٧. بصمات ابن منظور واضحة في التهذيب والاختصار ، فهو لا يُلزم نفسه بالنقل من كتاب (درة الغواص) حرفا حرفا ، وإنما كان يعلق ويعقب باقتضاب . إذا دعت الحاجة ، ولم يكن متفقا دائما مع الحريري .

المراجع :

- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط الرابعة عشرة ١٩٩٩
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر ، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠ م
- تهذيب الخواص من درة الغواص ، مخطوط بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، برقم ٩٩٠٦ / ف ، وعنوانه في الفهرس: (ترتيب درة الغواص) .
- حواشي ابن بري وابن ظفر على الدرة ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي (ضمن مجموع : درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها) ، دار الجيل ببيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ، ط أولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم الحريري ، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ، طبعة أولى ١٢٩٩ هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم الحريري ، تحقيق تروبيكة ، طبعة ليبزج ١٨٧١ م
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم الحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق وتقديم محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تحقيق محمود الأرناءوط ، دار ابن كثير ، دمشق . بيروت ، ط أولى ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص ، للشهاب الخفاجي المصري ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي (ضمن مجموع : درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها) ، دار الجيل ببيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ، ط أولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م
- لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي ، دار صادر ، بيروت ، ط ثالثة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المتنبي ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر ، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م
- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، طبعة جمعية المستشرقين الألمانية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م